إخراج لبنان من الحفرة

تقرير الشرق الأوسط رقم 214 | 8 حزيران/يونيو 2020

ترجمة من الإنكليزية

Headquarters
International Crisis Group
Avenue Louise 235 • 1050 Brussels, Belgium
Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38
brussels@crisisgroup.org

Preventing War. Shaping Peace.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i

I. مقدمة 1

II. انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 3

آ. مناورات النخبة 3

ب. حزب الله قوة بحكم الوضع الراهن 5

III. الفراغ في السلطة والانهيار الاقتصادي 9

آ. تشكيل الحكومة: إلى قاعة المرايا 9

ب. وسط الانهيار 9

ج. انزلاق إلى القاع 14

IV. إخراج لبنان من الحفرة 16

آ. شروط الإنقاذ 16

ب. المساعدات الخارجية 17

ج. تغيير النظام 20

V. الخلاصة 24

الملاحق

أ. خريطة لبنان 25

ب. عن مجموعة الأزمات الدولية 26

ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ العام 2017. 27

د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية 29

الاستنتاجات الرئيسية

ما الجديد؟ لقد دفع أثر تفشي جائحة كوفيد–19 على الاقتصاد اللبناني، الذي كان أصلاً في حالة من الانفجار الداخلي البطيء، إلى حافة انهيار اقتصادي كامل. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، طالبت الاحتجاجات الشعبية بدرجة أكبر من المساءلة لنخبة أتخمت نفسها بالموارد العامة ولا تبدو قادرة على إجراء إصلاحات جوهرية.

ما أهمية ذلك؟ يدفع تراكم الأزمات أعداداً أكبر من اللبنانيين إلى الفقر المدقع. وفي حين يتم تخفيف إجراءات الحجر الصحي، فإن فقدان الوظائف وتلاشي القوة الشرائية أدّيا إلى ظهور احتجاجات جديدة باتت تتحول إلى العنف وقد تشكل مؤشراً على تداعي قدرات الدولة ومؤسساتها.

ما الذي ينبغي فعله؟ سيكون لبنان بحاجة إلى مساعدة خارجية عاجلة لتحاشي التبعات الاجتماعية الأسوأ للأزمة. إضافة إلى ذلك، ينبغي على اللاعبين الخارجيين والمانحين الساعين إلى مساعدة البلاد على الخروج من أزمتها التركيز على الجهود الموجهة إلى استئصال شأفة الفساد والزبائنية.

الملخص التنفيذي

أصبح النظام اللبناني في مرحلة ما بعد الحرب، الذي بلغ عقده الثالث، غير مستقر على نحو خطر؛ فالاحتجاجات التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 كشفت إلى أي حد بات كثير من المواطنين يرفض نخبة حاكمة أثرت على حسابهم. لقد صارع الموجودون في السلطة من أجل الاحتفاظ بالسيطرة؛ لكن على مدى أشهر بدوا منغمسين فيما اعتادوا عليه من ألعاب السلطة إلى درجة إهمالهم معالجة الانهيار الاقتصادي الوشيك. لقد بات خطر عدم القيام بشيء واضحاً؛ فبالنظر إلى انزلاق عدد كبير من الناس إلى حالة من الفقر والبؤس، قد يصبح العنف أكثر حدة وانتشاراً. وأوضح ارتفاع وتيرة الاحتجاجات في أواخر نيسان/أبريل أن الأمور قد تذهب في ذلك الاتجاه، خصوصاً عندما تتكشف الآثار الاقتصادية الكاملة لحالة الحجر الناجمة عن انتشار كوفيد–19. في هذه الأثناء، ينبغي على المانحين الخارجيين مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، أن يحضّروا لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لتحاشي أسوأ السيناريوهات، وأن يجعلوا تقديم المزيد من المساعدات مشروطاً باتخاذ الحكومة لخطوات لمحاربة الفساد. سيستغرق التغيير سنوات، لكن إذا تمكنت المساعدات من احتواء الأزمة الراهنة، قد يكون ما يزال بإمكان اللاعبين اللبنانيين إخراج البلاد من حالة الخراب التي وصلت إليها.

للبنان تجربة من قبل مع الاحتجاجات الشعبية على فشل الخدمات التي تقدمها الدولة والمظالم الاقتصادية والاجتماعية، لكن أحداث تشرين الأول/أكتوبر والشهور التي تلت توجه ضربة خطيرة لأي درجة من الشرعية ما تزال النخب السياسية تتمتع بها. بدا أن أفراد هذه النخبة استوعبوا عمق الأزمة متأخرين، واعتقدوا أن بوسعهم مواجهة العاصفة بالتمرينات البلاغية المتمثلة في التعبير عن التعاطف والتعهد بإجراء الإصلاحات. وقد انحصر تركيز الأحزاب التقليدية في صراعها للاحتفاظ بحصتها من مغانم السلطة، أو زيادة تلك المغانم، بحيث لم تتمكن من رؤية تداعي دعامات النظام السياسي الذي يغذيها. ففي الوقت الذي كانت فيه علامات اقتراب أزمة وشيكة واضحة بجلاء قبل تشرين الأول/أكتوبر، استغرقت تلك الأحزاب أكثر من ستة أشهر بعد بداية الاحتجاجات لوضع خارطة طريق للخروج من الكارثة الاقتصادية التي وقعت فيها البلاد.

هذه الأزمة الاقتصادية غير مسبوقة في تاريخ البلاد؛ فلبنان الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد نفد ما يمتلكه من عملات أجنبية لدفع ثمن ما يستهلكه، بينما تطبع الدولة العملة لدفع الرواتب ولا تتمكن من خدمة الدين العام. لقد فرضت المصارف ضوابط محكمة على رأس المال، وتمكنت من تفادي الانهيار المالي حتى الآن، لكن عبر إيقاف جزء كبير من النشاط الاقتصادي، الأمر الذي اتضح في الارتفاع الشديد لمعدلات البطالة. لقد فشل العديد من الشركات، ومن المرجح أن تكون حالة "الطوارئ الطبية" المفروضة منذ 15 آذار/مارس لمكافحة تفشي كوفيد–19 المسمار الأخير في نعش العديد من الشركات الأخرى. وفي حين خنق حظر التجول المظاهرات وقامت الشرطة بإزالة مخيمات الاحتجاج في وسط بيروت، فإن المظاهرات التي خرجت إلى الشوارع في أواخر نيسان/أبريل تشير إلى أن الصعوبات الاقتصادية المرتبطة بفيروس كورونا يمكن أن تثير المزيد من الاضطرابات. وقد تأتي لحظة الحقيقة عندما تعجز الدولة، التي تعاني من نقص في السيولة بسبب انهيار العائدات الضريبية، عن دفع رواتب موظفي القطاع العام أو عندما يبتلع التضخم المفرط قيمة دخول الناس بشكل كامل. عندها قد تبدأ مؤسسات الدولة، بما فيها الشرطة، بالتفكك، وما كانت حتى الآن احتجاجات سلمية قد تتحول إلى العنف.

السيناريوهات الراهنة توحي بالويل والثبور، لكن قد يكون ما يزال هناك ما يبرر الأمل. إذ يمكن لانهيار النموذج الاقتصادي والسياسي لمرحلة ما بعد الحرب أن يمهد الطريق لاقتصاد أكثر إنتاجية يفطم جزءاً متنامياً من المجتمع عن اعتماده على الشبكات الزبائنية، ويسمح بممارسات سياسية أكثر تمثيلاً وبوجود قدر أكبر من المساءلة. سيكون لبنان بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة لتحاشي أسوأ التبعات الاجتماعية التي ستترتب على الانفجار الاقتصادي الداخلي. إضافة إلى ذلك، ينبغي على المانحين التركيز على دعم الإصلاحات الهيكلية التي تساعد على اجتثاث الفساد والزبائنية في إطار عملية خلق الظروف التي تسمح بعودة انطلاق الاقتصاد. كما ينبغي على جميع اللاعبين الخارجيين الامتناع عن استغلال الأزمة اللبنانية لتسجيل النقاط في الصراعات الإقليمية؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يتركوا اللبنانيين ليتفاوضوا فيما بينهم حول كيفية إعادة بناء النظام السياسي في بلادهم.

بيروت/بروكسل، 8 حزيران/يونيو 2020

إخراج لبنان من الحفرة

I. مقدمة

بين أواخر عام 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2019، حُكم لبنان من قبل تحالف بين التيار الوطني الحر، وهو تنظيم مسيحي أسسه الرئيس ميشال عون، وتيار المستقبل الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق سعد الحريري والحزبين الشيعيين الرئيسيين: حركة أمل، التي يقودها رئيس مجلس النواب نبيه بري، وحزب الله الذي يقوده أمينه العام حسن نصر الله.[1] وضع التحالف نهاية، ولو كانت مؤقتة، للاستقطاب المدمر بين معسكر متحالف مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين والعرب (يُعرف بـ "14 آذار،" التسمية المأخوذة من مظاهرة كبيرة خرجت في 14 آذار/مارس 2005 في بيروت ضد الوجود العسكري السوري في لبنان) والقوى المتحالفة مع "محور المقاومة"، أي إيران، وسورية وجملة من اللاعبين من غير الدولة المتحالفين معه (ويُعرف بـ "8 آذار،" على اسم مظاهرة أصغر لكن كبيرة أيضاً خرجت دعماً لسورية في 8 آذار/مارس 2005).

معظم الأحزاب الأخرى الممثلة في البرلمان اللبناني، إضافة إلى مجموعة صغيرة من المستقلين اسمياً، والمتحالفين بشكل وثيق مع هذه الأحزاب؛ أصبح بعضهم شركاء ثانويين في حكومتي وحدة وطنية متعاقبتين شُكلتا في كانون الأول/ديسمبر 2016 وشباط/فبراير 2019. وبالتالي فإن البلاد كانت تفتقر إلى معارضة سياسية فعالة كان من شأنها أن تتحدى السياسات الحكومية أو تعبر عن المظالم الشعبية في مناظرة وطنية. تميزت الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2018، إضافة إلى إضعاف تيار المستقبل وتعزيز قوة التيار الوطني الحر إضافة إلى أمل، بمشاركة ضعيفة، ما يشير إلى تدني الثقة في العملية السياسية.[2] الاقتتال السياسي الدائم أعاق الحكم وعمّق التصورات الشعبية بأن النخبة السياسية كانت إما غير مكترثة بالمشاكل الاجتماعية المتراكمة أو غير قادرة على معالجتها.[3]

على مدى العقد الماضي، كان لبنان قد شهد موجات من الاحتجاجات ضد نخبة ينظر إليها على أنها منفصلة عما يعانيه الناس من ارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب، وتردي الخدمات.[4] لكن لا يبدو أن شيئاً حضّر هؤلاء الزعماء للغضب الشعبي الذي انفجر في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بما في ذلك وسط حواضنهم الشعبية، أو لانتشار هذه الاحتجاجات في سائر أنحاء البلاد. أظهرت الاضطرابات أن الثقة ليست فقط في القيادة، بل في كل النظام الذي تأسس بعد الحرب الأهلية التي استمرت بين عامي 1975 و1990، وصلت إلى الحضيض، مع استمرار السياسيين بممارسة ألعاب السلطة حتى في الوقت الذي كانت فيه الأزمة الاقتصادية والمالية تبدد مدخرات الناس وسُبل عيشهم. لقد سرّع إغلاق القطاعات غير الأساسية، والذي فرض بين أواسط آذار/مارس وأواخر نيسان/أبريل لمواجهة كوفيد–19، الانزلاق نحو الانهيار الاقتصادي. ولم ترفع القيود جزئياً إلا في أيار/مايو. وتسقط الشرائح الضعيفة في المجتمع اللبناني

[1] ظهر هذا التحالف، الذي مهد الطريق أمام انتخاب عون رئيساً وتسمية الحريري رئيساً للوزراء، بعد سنتين من مأزق كان قد ترك الرئاسة شاغرة والحكومة غير قادرة إلى حد بعيد على العمل. انظر Bachar Halabi and Rabih Jamil, "Lebanon: From the 1984 Intifada to the 3rd Republic", Italian Institute for International Political Studies, 12 February 2019.

[2] Heiko Wimmen, "In Lebanon's Elections, More of the Same is Mostly Good News", Crisis Group Commentary, 9 May 2019.

[3] "'No state, no government': weary Lebanese mark 75 years of independence", Reuters, 22 November 2019؛ و Helen Sullivan, "The Making of Lebanon's October Revolution", *The New Yorker,* 29 October 2019

[4] في شباط/فبراير وآذار/مارس 2011، أحضرت موجة الانتفاضات الشعبية في العالم العربي المظاهرات التي يقودها الشباب إلى لبنان أيضاً، تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي". Heiko Wimmen, "Divisive Rule: Sectarianism and Power Maintenance in the Arab Spring – Bahrain, Iraq, Lebanon and Syria", German Institute for International and Security Affairs, March 2014. في آب/أغسطس 2015، أدى انهيار نظام جمع النفايات في لبنان إلى خروج مظاهرات بلغت ذروتها في مظاهرة جمعت نحو 100,000 شخص في 29 آب/أغسطس 2015. لكن تكتيكات النخبة المتمثلة في فرّق تسد، وتقديم تنازلات رمزية والخوف من العنف الذي أثاره بلطجية يزعم أنهم مرتبطون بأحد الأحزاب الحاكمة تسببت في تفرق الحراك. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير لبناني في العلوم السياسية، 16 كانون الثاني/يناير 2020. انظر أيضاً "Why Lebanon's 'You Stink' movement lost momentum", *Al-Monitor*, 23 October 2015.

على نحو متزايد في حالة من الفقر المدقع، إلى درجة أن هؤلاء سيحتاجون قريباً مساعدات غذائية للبقاء على قيد الحياة.[5] وهذه النزعة أكثر بروزاً في أوساط اللاجئين في لبنان والذين يبلغ عددهم نحو 1.5 مليون نسمة.[6]

يسعى هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على العوامل الدافعة للأزمة، والديناميكيات التي من شأنها أن تجعل الأمور أسوأ والأثر المحتمل لذلك على استقرار لبنان وقابلية الدولة للحياة. ومن ثم يقترح بعض الخيارات الممكنة للخروج من الأزمة. ويستند إلى نحو 60 مقابلة أجريت مع سياسيين لبنانيين من الأحزاب الرئيسية، وسياسيين معارضين من مختلف الاتجاهات، ونشطاء من الحركة الاحتجاجية الحالية والسابقة، ومع دبلوماسيين يمثلون بلداناً ذات نفوذ كبير على الديناميكيات السياسية اللبنانية، ومع مؤسسات دولية لها مصلحة في إخراج لبنان من الحفرة.

[5] "'If your child is hungry, you will eat your rulers to feed your children': how a Lebanese city was pushed over the edge", CNN, 2 May 2020.

[6] "Food insecurity in Lebanon", *The Executive*, 1 May 2020.

II. انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر

كانت الإجراءات التقشفية والضرائب الجديدة التي نوقشت في اجتماع مجلس الوزراء في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 القشة التي قصمت ظهر البعير. كان اللبنانيون قد عانوا سنوات من تردي الخدمات العامة وإهمال الدولة، والتي تتجلى في أوضح صورها بالوضع المزري للكهرباء، والتلوث الهائل وانهيار عملية جمع النفايات، والتي عزوها للفساد المستشري.[7] فاقم الاقتتال السياسي الداخلي مشكلة الحوكمة عبر شل مؤسسات الدولة بشكل متكرر. ونتيجة لذلك، ارتفعت تكاليف المعيشة بشكل كبير، وظلت الرواتب تتراوح مكانها وارتفعت معدلات البطالة، ما دفع شريحة واسعة من الشباب المتعلم في البلاد إلى الهجرة.[8] عشية 17 تشرين الأول/أكتوبر، خرجت مجموعة من الشباب – نسقوا فيما بينهم على ما يبدو باستخدام شبكات تشكلت عفوياً على وسائط التواصل الاجتماعي – إلى الشوارع رداً على الإجراءات التقشفية التي تمت مناقشتها خلال اجتماع لمجلس الوزراء. أغلق هؤلاء تقاطعات الطرق الرئيسية في بيروت وحولها بالإطارات المشتعلة.

وعلى مدى الأيام التالية، انتشرت الاحتجاجات إلى مناطق أخرى، فشلّت الحركة في جزء كبير من البلاد.[9] وفي عطلة نهاية الأسبوع الأولى بعد هذا الانفجار، اجتمعت حشود هائلة في وسط بيروت ودعت إلى إسقاط النخبة السياسية برمتها تحت شعار "كلن يعني كلن".[10]

آ. مناورات النخبة

ردت الأحزاب السياسية بسرعة في محاولة للاستفادة من الاحتجاجات لمصلحتها. ففي 19 تشرين الأول/أكتوبر، سحب سمير جعجع، زعيم القوات اللبنانية، وهي حزب مسيحي، وزراءه من الحكومة، بسبب ما وصفه أنه "الافتقار إلى إرادة الإصلاح"، ودعا أعضاء حزبه إلى الانضمام إلى الاحتجاجات "كمواطنين"، أي دون رفع رموز الحزب أو الدفع بأجندة حزبية، في محاولة لإجبار الائتلاف الحاكم المكون من التيار الوطني الحر، وتيار المستقبل، وحركة أمل وحزب الله على مغادرة السلطة.[11] حزب الكتائب (المسيحي أيضاً)، أحد الأحزاب القليلة التي ظلت خارج حكومة الوحدة الوطنية، اتبع نفس الاستراتيجية، ومضى كلا الحزبين إلى نشر قدراتهما التعبوية بين المسيحيين اللبنانيين، وسجلوا نقاطاً بشكل خاص ضد خصمهم المسيحي الرئيسي، التيار الوطني الحر.[12] الحزب التقدمي الاشتراكي، وهو تيار درزي يقوده وليد جنبلاط، بدا في البداية وكأنه سينفذ نفس المناورة التي اتبعتها القوات اللبنانية، ومن ثم قرر البقاء مع حكومة الحريري.[13]

---

[7] انظر "Lebanon's electricity crisis", *The Executive,* 17 December 2018; "Special report: Lebanon's pollution crisis", France 24, 20 November 2019; "Garbage crisis continues to heap misery on Lebanese people", *The National,* 7 March 2019; and "Lebanon, pushed to the brink, faces reckoning over graft", Reuters, 20 October 2019.

[8] انظر "The cost of living in Lebanon's inflated economy", *An-Nahar,* 24 September 2018; "Tax hike, stagnant wages spark protests in Beirut", AP, 19 March 2019; "Unemployment in Lebanon", Lebanese Republic Economic and Social Council, March 2019; and "Youth Employment in Lebanon: Skilled and Jobless", The Lebanese Center for Policy Studies (LCPS), 10 May 2013. في عام 2019، ارتفع معدل الهجرة 40% مقارنة مع العام السابق، من نحو 40,000 إلى 60,000. "Disturbing figures on emigration", Information International, 6 December 2019; and Ghassan Hage, "On belonging to a country that cannot keep its children", *The Public Source*, 18 February 2020.

[9] ملاحظات ميدانية لمجموعة الأزمات، 17-18 تشرين الأول/أكتوبر 2019. لسرد يومي للمظاهرات، انظر "The revolution diaries", Moulahazat (blog).

[10] "Lebanon's mass revolt against corruption and poverty continues", *The Guardian,* 21 October 2019. يعود الشعار إلى مظاهرات "طلعت ريحتكم" في عام 2015. "لماذا 'كلن يعني كلن'؟"، **النهار**، 29 أيلول/سبتمبر 2015.

[11] مؤتمر صحفي لسمير جعجع، العربية، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2019. قال جعجع لاحقاً إن القوات اللبنانية كانت قد وصلت إلى هذا الاستنتاج قبل عدة شهور وبالتالي فإنها كانت تفكر في ضرورة استقالة الحكومة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سمير جعجع، معراب، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[12] مسؤول رفيع في الكتائب قال: "نحن كنا المعارضة، وقد حملنا هذه المطالب على مدى سنوات، حتى عندما كنا جزءاً من الحكومة. وبالتالي فمن المنطقي بالنسبة لنا أن نكون في هذه المظاهرات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[13] أمين سر الحزب التقدمي الاشتراكي ظافر ناصر قال: "إن أعضاء الحزب مارسوا ضغوطاً كبيرة على القيادة للانسحاب من الحكومة". وقال "قررنا البقاء تضامناً مع الحريري، لكن ذلك كلفنا كثيراً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

من أوساط التحالف الحاكم، كان وزير الخارجية جبران باسيل، زعيم التيار الوطني الحر، أول من أصدر بياناً، بعد الاجتماع مع الرئيس عون (والد زوجته) في 18 تشرين الأول/أكتوبر.[14] قلة، في حال وجودهم، ظلوا مقتنعين بمحاولته تقديم حزبه على أنه منارة للإصلاح والاستقامة الاقتصادية يعتّم عليها آخرون، في حين رفض المتظاهرون تحذيراته من وجود "طابور خامس" في أوساطهم عازم على بث الشقاق فيما بينهم على أنه يستخف بعقولهم؛ وسرعان ما أصبح شعاراً مليئاً بالشتائم الموجهة لوزير الخارجية يحظى بالشعبية.[15] في 18 تشرين الأول/أكتوبر، حمّل الحريري المسؤولية لشركائه في الحكومة عن إعاقة إصلاحات واسعة النطاق، وأعطى مهلة 72 ساعة كي تُعد الحكومة خطة للإصلاح، في تهديد ضمني بالاستقالة إذا لم يضعوا مثل تلك الخطة.[16] في اليوم التالي، ظهر الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله على التلفزيون لمطالبة الأحزاب التي شاركت في الحكومة على مدى العقود الماضية بتحمل مسؤولياتها في الحكم.[17] وبينما عبر عن تعاطفه مع المتظاهرين، فإنه كرر ما قاله حليفه، وزير الخارجية، محذراً من أن استقالة الحكومة ستخلق فراغاً في السلطة سيحبط الإصلاحات ويزعزع استقرار البلاد.[18]

لم تنفع هذه النصائح ولا الخطة الإصلاحية التي أعلنها الحريري عشية 21 تشرين الأول/أكتوبر في وقف مد المظاهرات.[19] استمر المتظاهرون في قطع الطرقات وحرق الإطارات ودعوا إلى إضراب عام. صحيح أن الشارع لم يكن موحداً، لكنه تحول بمطالبه إلى إسقاط النخبة الحاكمة برمتها، وإجراء انتخابات جديدة ووضع حد لنظام التمثيل السياسي الطائفي وتوزيع الموارد العامة (المحاصصة).[20]

اللافت أن المشاعر الطائفية، التي غالباً ما توصف بأنها العملة الدارجة في السياسة اللبنانية، بدت غائبة تماماً عن المناظرات والخطابات العفوية في الشوارع والساحات، حيث عبّر أنصار تجمعات 14 آذار و8 آذار السياسية عن مطالب مختلفة قليلاً، لكنهم وقفوا جنباً إلى جنب مع متظاهرين غير حزبيين.[21] جدير

---

[14] فعاليات المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية اللبناني جبران باسيل، eXtra News، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[15] "Why is Bassil the main target of Lebanon's protesters?" *L'Orient Le Jour,* 23 October 2019. مواقف باسيل السياسية أكسبته عداء الأصدقاء والأعداء على حد سواء (على سبيل المثال، رفضه وصف إسرائيل بالعدو أو إطلاق تعليقات عدائية عن اللاجئين السوريين في لبنان، ولم تكن الاتهامات بالفساد أقل إضراراً بسمعته. انظر: "A looming shadow: serious concerns over transparency in Lebanon's oil and gas process", *The Executive*, 15 October 2013; and "How did Minister Bassil acquire $22M of real estate?", *Beirut Report*, 3 November 2019. مشكلة ثالثة بالنسبة لباسيل كانت الانطباع بأنه مدين بصعوده السياسي في التيار الوطني الحر لزواجه بابنة عون. "لماذا يكيل اللبنانيون الشتائم لجبران باسيل أكثر من غيره"، رصيف22، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ضربت هذه الاتهامات عصباً حساساً على نحو خاص، بالنظر إلى أن محاربة الفساد والمحسوبية كانت إحدى الدعامات الرئيسية لمنصة الحزب الأصلية. انظر Heiko Wimmen, "Rallying Around the Renegade", *Middle East Report*, 27 August 2007.

[16] خطاب متلفز لسعد الحريري، العربية، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[17] نبيه بري، زعيم حركة أمل الشيعية الذي أصبح هدفاً رئيسياً للغضب الشعبي، خصوصاً في الجنوب ذو الأغلبية الشيعية، لم يظهر علناً ولم يصدر بياناً خلال الأيام الأولى للاحتجاجات، في حين أن بلطجية يزعم أنهم مرتبطين بأمل (ويرفعون في بعض الأحيان رموزها وأعلامها) هاجموا المتظاهرين بشكل متكرر. "Gunmen break up protests against Berri in Tyre", Naharnet, 19 October 2019. الحركة نفسها تبرأت من مثل ذلك السلوك، ووصفته بأنه رد فعل "عفوي" على الإدانات العلنية لبري وزعماء شيعة آخرين. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في حركة أمل، 18 شباط/فبراير 2020. انظر أيضاً "Nabatieh rises against Hezbollah and Amal", *Arab News*, 26 October 2019.

[18] خطاب متلفز لحسن نصر الله بمناسبة احتفال الأربعين، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2019. أحد مؤيدي حزب الله وباحث ذو معرفة واسعة ببيئة الحزب قال: "كانت الانتفاضة في بدايتها عفوية تماماً، لكن القيادة رأت فيها فرصة. شارك أعضاء معروفون في الحزب في المظاهرات، وأعطى ذلك ضوءاً أخضر للشرائح ذات الميول القريبة من حزب الله في الطائفة الشيعية بأن لابأس من الانضمام إليها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 10 كانون الأول/ديسمبر 2019. مسؤول رفيع في حزب الله قال: "العديد من مطالب [المتظاهرين] عكست ما كنا ندفع من أجله منذ تشكيل الحكومة وقبل ذلك، وبالتالي وجدنا في ذلك فرصة جيدة لتحقيق التقدم في هذه المجالات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأضاف لاحقاً: "80% من محتوى ورقة الإصلاح التي قدمها الحريري عكست مطالبنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 28/ تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[19] مؤتمر صحفي متلفز لسعد الحريري، Nile News، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019؛ "Lebanon's Hariri announces reform package after days of protests", France 24, 21 October 2019. معلقون لبنانيون انتقدوا غياب مقاربة شاملة للتغيير المؤسساتي لن تنجح الإصلاحات بدونها. Sami Atallah, "Lebanese Protests: Lack of Trust in the System", LCPS, November 2019.

[20] Heiko Wimmen, "Lebanon's Revolt", Crisis Group Commentary, 21 October 2019.

[21] ملاحظات ميدانية لمجموعة الأزمات، بيروت، 18-25 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ركز أنصار حزب الله بشكل خاص على الأزمة المالية، وتظاهروا أمام البنك المركزي، الذي اجتذب أيضاً مجموعات يسارية، بموازاة المظاهرات الرئيسية الجارية في وسط بيروت. Rima Majed and Lana Salman, "Lebanon's Thawra", Middle East Report 292/293 (Fall/Winter 2019).

بالذكر أن المظاهرات تلقت دعماً شعبياً كبيراً في البداية في ضاحية بيروت الجنوبية وأجزاء أخرى من البلاد ذات أغلبية شيعية ويهيمن عليها حزب الله وحركة أمل.[22]

تغير ذلك تدريجياً. نحو نهاية الأسبوع الأول، انخرط أنصار حزب الله، الذين لم يستطيعوا قبول سماع الانتقادات العلنية لزعيمهم، في مواجهات مع متظاهرين آخرين.[23] استبدلت محطة تلفزيون المنار التابعة لحزب الله تغطيتها المتعاطفة في الأصل مع الاحتجاجات بمقاطع تبرز المصاعب التي خلقتها بتعطيل النقل وخطوط الإمداد، واستخدمت لغة تربط إغلاق الطرقات، وهو التكتيك الرئيسي الذي استعمله المتظاهرون، بممارسات ارتبطت بالحرب الأهلية، عندما كانت الميليشيات في كثير من الأحيان تسيء معاملة المدنيين وأحياناً تختطفهم أو تقتلهم على الحواجز.

ب. حزب الله قوة بحكم الوضع الراهن

في خطابه المتلفز الثاني، في 25 تشرين الأول/أكتوبر، عكس نصر الله دعمه المشروط، وادعى بأن النشطاء السياسيين العاملين في خدمة الأحزاب التقليدية والسفارات الأجنبية كانوا قد اختطفوا الاحتجاجات وحولوها ضد "المقاومة" (وهو مصطلح يشير إلى موقف حزب الله ضد إسرائيل وإلى هيكلياته المسلحة وترساناته الموجودة خارج مؤسسات الدولة). وحذر من حرب أهلية وطلب من أتباعه مغادرة ساحات الاحتجاج.[24] استجابت عدة مئات منهم كانوا قد تجمعوا في ساحة الشهداء قبل الخطاب بوقت قصير وتابعوا الخطاب على مكبرات الصوت، وانسحبوا بشكل منسق.[25]

منذ ذلك اليوم، حافظ حزب الله على مسافة واضحة، وأحياناً عدائية، حيال الحركة الاحتجاجية. واكتسبت هجمات على المتظاهرين من قبل بلطجية يرفعون أعلام حزب الله وحركة أمل لهجة طائفية على نحو متزايد، في حين استخدم الحزبان الضغط الاجتماعي وتحركات لها طابع التهديد من قبل الأنصار لتقليص المعارضة، واذا ما نجحا بقمعها بشكل كامل، في المناطق التي يسيطران عليها من البلاد.[26] هكذا، وبحلول الأسبوع الثاني، اقتصرت المظاهرات وإغلاق الطرقات على بعض المناطق ذات الأغلبية المسيحية، والسنية والدرزية وغابت عن المناطق ذات الأغلبية الشيعية، وهكذا، فأعادت إحياء الاستقطاب بين 14 آذار مقابل 8 آذار الذي يفترض بأن التحالف الذي تم التوصل إليه في عام 2016 بين عون والحريري قد سوّاه، والذي كانت المظالم التي تم التعبير عنها في 17 تشرين الأول/أكتوبر قد تجاوزته مؤقتاً.[27]

لتبرير التحول، يشير قادة وأنصار حزب الله إلى ما يجادلون بأنه تغييرات مهمة في تركيبة وتوجهات المتظاهرين على مدى الأسبوع الأول. طبقاً لتقييمهم، فإن الحراك الذي بدأ أصلاً بشكل أساسي في أوساط الشباب الأكثر فقراً غلب عليه المشاركون من الطبقة الوسطى، ما رأوا فيه دليلاً على أن قضايا اجتماعية

---

[22] ملاحظات ميدانية لمجموعة الأزمات، 17-19 تشرين الأول/أكتوبر 2019. انظر أيضاً "Nabatieh rises against Hezbollah and Amal", op. cit.; and Joey Ayoub, "Lebanon: A Revolution against Sectarianism", CrimethInc., 13 November 2019.

[23] Lebanon Live Map, 25 October 2019.

[24] خطاب متلفز، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[25] ملاحظات ميدانية لمجموعة الأزمات، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

[26] "Hezbollah, Amal supporters attack main Beirut protest camp", *The New Arab,* 29 October 2019. الباحث من أنصار حزب الله قال: "من غير الدقيق وغير المنصف النظر إلى هذا على أنه حملة تقاد من القمة إلى القاعدة. حدثت التطورات بإيقاع سريع وكانت القيادة المركزية لحزب الله في كثير من الأحيان منشغلة بالصورة الأكبر، ولم تستجب للمسؤولين المحليين، الذين كانوا يتصرفون بالشكل الذي يرونه مناسباً، والذي لم يكن دائماً سليماً. في كثير من الأحيان لم تتمكن قيادة أمل من السيطرة على قواعدها، ولم يكن بوسع حزب الله التدخل بسهولة معهم، لأن ذلك كان سيخلق توتراً. في كثير من الأحيان، ترك هؤلاء الشباب ليتصرفوا كما يحلو لهم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 10 كانون الأول/ديسمبر 2019. المسؤول في حركة أمل قال: "كنا كبش الفداء المفضل للجميع، بما في ذلك لحلفائنا. في الواقع، لم يتمكن أحد من السيطرة على جماعته. هذه ليست أوروبا؛ إذا أهين القادة أمام أتباعهم، فإن الناس ستقتل عند حدوث ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 18 شباط/فبراير 2020. انظر أيضاً Joseph Daher, "Hezbollah and the Lebanese popular movement", IEMed, February 2020. كما في جولات سابقة من المواجهة السياسية، انقسم المسيحيون اللبنانيون بين أتباع التيار الوطني الحر، المتحالف مع حزب الله، وأنصار الأحزاب التي كانت في السابق تعتبر جزءاً من تحالف 14 آذار (الكتائب والقوات اللبنانية)، الذين انضموا إلى الاحتجاجات مع المستقلين. "Army intervenes as Kataeb-FPM supporters clash", *The Daily Star*, 26 November 2019.

[27] على سبيل المثال، في مدينة طرابلس الشمالية على ساحل البحر المتوسط، والتي تصور في كثير من الأحيان على أنها معقل التطرف الإسلامي السني، انضم شباب من الأحياء السنية والعلوية، والذين كانوا قد تواجهوا في صدامات طائفية في الماضي، إلى بعضهم البعض، وعبروا عن التضامن مع مناطق ذات أغلبية شيعية مثل بعلبك أو النبطية، حيث واجه المتظاهرون الأحزاب الشيعية. انظر الحاشيتين 17 و 22 أعلاه. "Lebanon's Tripoli rises above lingering effects of war to revolt", *Mada Masr*, 29 October 2019.

مثل إلغاء الضرائب الجديدة والإجراءات التقشفية لم تعد الدوافع الرئيسية للحراك.[28] ويشيرون إلى الوجود والنفوذ المزعومين لأحزاب سياسية ونشطاء سياسيين يعتقدون أنهم يخدمون المصالح الغربية، وخصوصاً القوات اللبنانية، كدليل على أن الاحتجاجات أصبحت جزءاً من جهد منسق لتغيير ميزان القوى ضد حزب الله وحلفائه.[29] مسؤول رفيع في حزب الله قال:

> يوجد الكثير من الناس الجيدين هناك. يساريون، شباب مهمشون، أشخاص يدعمون المقاومة، يريدون محاربة الفساد. لكن هناك مكون آخر يريد شيئاً مختلفاً، أكثر تسييساً. إنهم يريدون إعادة الحراك إلى الممارسات السياسية اللبنانية التقليدية التي نرفضها. ليس لدينا مشكلة مع إشراك أشخاص جدد، أشخاص يتحدثون نيابة عن هذا الحراك. لكن استخدامه لتغيير توازن القوى بين اللاعبين السياسيين التقليديين هو ما لا نقبله.[30]

كما ادعى المسؤول أن الحركة الاحتجاجية كانت قد فشلت في خلق إجماع حول برنامج للتغيير المنهجي، وأن محاولة إحداث أي تغيير مهم في النظام السياسي القائم ستكون مستحيلة، إن لم تكن خطرة، خلال مرحلة من التوترات الإقليمية المرتفعة.[31]

أن يظهر حزب الله على أنه مدافع عن الوضع الراهن اللبناني لا ينبغي أن يكون مفاجئاً جداً. فبعد سنوات من المعارك السياسية الضارية وحرب أهلية مصغرة في أيار/مايو 2008، فإن التحالف الثلاثي مع تيار المستقبل والتيار الوطني الحر الذي تشكل في عام 2016 كان قد رسخ موقع الحزب بثبات داخل الدولة وأبقاه في الوقت نفسه مستقلاً عنها، ما منحه ما يكفي من النفوذ السياسي والمؤسساتي لإحباط أي محاولة لكبح جماح أنشطته.[32] وقد تكونت هذه من موقفه كحزب مسلح، يهدف علناً إلى ردع الهجمات الإسرائيلية، ومؤخراً، إلى دعم الحلفاء داخل "معسكر المقاومة"، مثل الرئيس السوري بشار الأسد.[33] كما رسخ موقع الحزب بثبات كلاعب سياسي شرعي ومنحه حلفاء يتمتعون بعلاقات خارجية ومصداقية قوية، خصوصاً رئيس الوزراء الحريري، ما يحبط الجهود الأميركية لعزله.

إن خوف حزب الله من أن التغييرات في لبنان ستستخدم لتقويضه كانت متجذرة في تجربته. فلطالما كان هدفاً لمحاولات قادتها الولايات المتحدة لعزله، وهي اندفاعة كثفتها إدارة ترامب في عام 2019 بموازاة حملتها لممارسة "أقصى درجات الضغط" ضد الراعي الخارجي الرئيسي للحزب، إيران. ونتيجة للعقوبات الأميركية على إيران وحزب الله، عانى الحزب من تقلص ملحوظ في موارده المالية؛ وادعى المسؤولون الأميركيون ومنتقدون آخرون للحزب بأن القواعد الداعمة له بدأت بالتآكل بشكل كبير نتيجة لذلك.[34] وتكررت هذه الادعاءات إلى درجة أن حتى نصر الله شعر بضرورة تخصيص جزء كبير من خطابه في آذار/مارس 2019 لتفنيدها.[35] التغطية الإعلامية والبيانات الصادرة عن مؤسسات بحثية أميركية مؤثرة

---

[28] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في حزب الله، بيروت، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومع باحثة أكاديمية متخصصة بحزب الله، الحازمية، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[29] زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع رد بالقول إن حزب الله كان "في حالة إنكار" للدرجة التي فقد فيها، هو وأحزاب الوضع الراهن الأخرى، المصداقية في أعين جمهورهم. وقال جعجع إنه أعطى أعضاء القوات اللبنانية تعليمات بعدم السعي لاستلام مواقع قيادية في الاحتجاجات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، معراب، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[30] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. عضو بارز في التيار الوطني الحر التقيناه في هذا الوقت تقريباً – بعد نحو عشرة أيام من استقالة رئيس الوزراء الحريري – شعر بأن ميزان القوى كان قد تغير أصلاً: "ربما نتمتع بالأغلبية، لكننا لا نستطيع استخدامها. إن تشكيل حكومة من أحزاب 8 آذار فقط من غير المرجح أن ينجح وستكون له كلفة مرتفعة على لبنان. نحن بحاجة للحريري، وهو يستغل هذا الوضع للحصول على صفقة أفضل، كما سيفعل أي سياسي في موقعه. لقد حصلتم على التغيير في ميزان القوى تماماً هناك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[31] وأضاف المسؤول الكبير في حزب الله: "ما تزال عملية الانتقال نحو فكرة غير طائفية للمواطنة غير مكتملة. خلال الأيام الأولى، أجريت نقاشات مع أشخاص من الحركة الاحتجاجية. أخبروني بأنهم يريدون انتخابات جديدة. فسألت: 'هل هناك دعم إجماعي للانتخابات خارج النظام الطائفي؟' قالوا إنهم بحاجة لمناقشة هذا. ثم عادوا بجواب يفيد بعدم وجود إجماع. حالما تلامس المسائل الجوهرية، تظهر الاختلافات مباشرة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[32] "Hezbollah takes over west Beirut", BBC, 9 May 2009.

[33] Halabi and Jamil, "Lebanon: From the 1984 Intifada to the 3rd Republic", ISPI, op. cit.; and Michal Kranz, "Hezbollah's rainbow coalition", *Foreign Policy*, 9 August 2019.

[34] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، واشنطن، شباط/فبراير 2019. مسؤول إسرائيلي رفيع جادل بأن العقوبات الأميركية كانت قد حققت نجاحاً غير مسبوق في تقويض الحزب. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الثاني/يناير 2019. انظر ايضاً Ben Hubbard, "Iran's allies feel the pain of American sanctions", *The New York Times,* 28 March 2019.

[35] "السيد نصرالله: نحن أمام مفصل وجودي يهدد مصير البلد وواجبنا الحفاظ عليه بمكافحة الفساد"، المنار، 9 آذار/مارس 2019.

ومسؤولين أميركيين أضفت مصداقية على إدعاءات قادة الحزب بأن واشنطن كانت تهدف إلى استغلال الحركة الاحتجاجية كجزء من حملتها لممارسة "أقصى درجات الضغط" ضد طهران.[36]

كما أن حقيقة خروج جزء كبير من المتظاهرين، على الأقل في البداية، من البيئات الفقيرة في الطائفة الشيعية هزت حزب الله بطرق أخرى.[37] يشكل الوقوف دفاعاً عن المستضعفين إحدى قيمه الجوهرية؛ والانطباع بأن الحزب، حالما أصبح جزءاً من الحكومة، تعامى عن الممارسات الفاسدة لشركائه مقابل أن يكون قادراً على حماية أسلحته، وأنه تخلى عن الدفاع عن المحرومين، كان ضاراً جداً بمصداقيته.[38] إضافة إلى ذلك، فإن الانفجار الشعبي ضد حركة أمل، خصوصاً في الجنوب، أثار مخاوف لدى قيادة حزب الله من أن شريكه الشيعي قد يتعرض لضرر كبير.[39] إن تصوير الانتفاضة على أنها خدعة لضرب "المقاومة"، وتقويض شيعة لبنان بشكل عام، يبدو أنها نجحت في إعادة أغلبية الشيعة إلى جانب الحزب.[40]

---

[36] من الواضح أن القيادة الإيرانية كان لها هذا التصور أيضاً. "Khamenei signals Iran opposition to uprisings in Lebanon, Iraq", Bloomberg, 30 October 2019؛ و Talal Mohammad, "Protests In Lebanon: a view from Iran", LobeLog, 20 November 2019. انظر أيضاً "Iraq and Lebanon's protesters may achieve what Trump's 'maximum pressure' could not", *Washington Post*, 4 November 2019؛ و "What's Next for Lebanon? Examining the Implications of Current Protests",

شهادتان لحنين غدار (معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى) وجيفري فيلتمان (مؤسسة بروكنغز). دعوة فيلتمان لاستبدال "المحسوبية، والفساد واحتضان حزب الله" بـ "الإصلاح، والمساءلة، والشفافية والاعتماد على المؤسسات الوطنية بدلاً من حزب الله" أحدثت ردود فعل قوية في وسائل الإعلام المؤيدة لحزب الله، بسبب خدمته سفيراً للولايات المتحدة في لبنان بين عامي 2004 و2008، وهي فترة من الاستقطاب الشديد وقفت الولايات المتحدة خلالها، من وجهة نظر حزب الله، إلى جانب خصومه السياسيين وأيضاً إلى جانب إسرائيل في حرب عام 2006. ملاحظات لمجموعة الأزمات، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2019. انظر أيضاً "Pompeo says Iraqis and Lebanese have the right to get rid of Iran's 'meddling'", Radio Farda, 6 November 2019. عند قيامه بزيارة دولة إلى لبنان في آذار/مارس 2019، كان بومبيو قد أصدر بيانات قوية ضد حزب الله. "Pompeo denounces Hezbollah in Lebanon, with an Israeli audience in mind", *The New York Times,* 22 March 2019.

[37] المسؤول الرفيع في حزب الله قال: "نحن لا نوهم أنفسنا. فالقضايا الكامنة وراء هذه الاحتجاجات حقيقية، وجزء كبير من الحراك خرج من أوساطنا. غالبية الناس الذين رأيتهم خلال تلك الأيام الأولى كانوا ربما من الشيعة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[38] طبقاً لتصريح علني لعضو مجلس النواب جميل السيد، وهو حليف اسمي لحزب الله، فإن "هنالك معادلة غير مكتوبة داخل الدولة. عنوانها ما يلي: 'لنا فسادنا ولكم سلاحكم. لا تقربوا من فسادنا لا نقرب من سلاحكم'". العربي، 18 أيلول/سبتمبر 2019. الباحث المؤيد لحزب الله قال: "هم أنفسهم [حزب الله] حضّروا الأرضية لهذه الانتفاضة. ظلوا يتحدثون عن محاربة الفساد دون أن يحققوا شيئاً. تحدثوا عن الخروج إلى الشارع، ولم يحدث ذلك. كان الناس مستعدين لذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 10 كانون الأول/ديسمبر 2020.

[39] انخرط حزب الله وأمل في حرب شيعية داخلية بين عامي 1988 و1990 واستمرا في التنافس على النفوذ خلال المرحلة الأولى في حقبة ما بعد الحرب في تسعينيات القرن العشرين. في السنوات الأخيرة، عملا بالتنسيق مع بعضهما بعضاً، بحيث يكون زعيم أمل نبيه بري، رئيس مجلس النواب، وسيطاً للحكومات التي لا تتعامل مباشرة مع حزب الله. في الخطاب السياسي اللبناني، يشار إلى الحزبين بالثنائي الشيعي. الباحث المؤيد لحزب الله قال: "الاستياء من فساد أمل كبير جداً. كثيرون في الطائفة الشيعية يعتقدون أن الفرصة قد حانت للتخلص من أمل. لكن حزب الله لا يستطيع خسارة شريكه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 10 كانون الأول/ديسمبر 2019. في 18 تشرين الأول/أكتوبر، حرق متظاهرون منتجع ريست هاوس على الشاطئ في مدينة صور الجنوبية، اعتقاداً منهم أن زوجة بري تملكه؛ لكن مكتب رئيس مجلس النواب وإدارة الفندق أنكرا وجود أي علاقة. "Rest House Tyre completely destroyed, burned down", Beirut.com, 19 October 2019.

[40] ربيع بركات، "حزب الله وبعبع المجتمع المدني"، أوان، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ "New Lebanon Poll: Despite Protests, Most Shiites Still Back Hezbollah, While Sunnis and Christians Turn More Negative", WINEP/Fikra Forum, 4 December 2019؛ و Bassel F. Salloukh, "The Sectarian Image Reversed: The Role of Geopolitics in Hezbollah's Domestic Politics", POMEPS Studies no. 38 (March 2020).

III. الفراغ في السلطة والانهيار الاقتصادي

في 29 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الوزراء الحريري أنه كان قد وصل إلى طريق مسدود وقدم استقالته، مجادلاً بأن لبنان بحاجة إلى "صدمة" كي يتم إنقاذه.[41] يذكر أن تحرك الحريري كان مدفوعاً بشكل رئيسي بفشله بالحصول على الدعم، خصوصاً من حزب الله، لإجراء تعديل وزاري كان سيعطيه حرية أكبر للحكم.[42] من وجهة نظر المتظاهرين، فإن أشهراً من المماحكات التي تلت ذلك حول تركيبة حكومة جديدة بينما الاقتصاد اللبناني في حالة من الانهيار أثبتت عدم اكتراث النخبة السياسية لمحنة المواطنين العاديين.[43]

آ. تشكيل الحكومة: إلى قاعة المرايا

لفترة تقارب ثلاثة أشهر بعد استقالة الحريري، استمرت الأحزاب السياسية بالمساومة على تركيبة حكومة جديدة. وحيث إن مجلس الوزراء هو مركز السلطة التنفيذية، فإن تولي مقاعد وزارية يعكس الوزن النسبي للاعب السياسي داخل توازن القوى ويوفر وسيلة للاحتفاظ بهذا الوزن وإعادة إنتاجه. والوزارات التي تسيطر على تدفقات العائدات تعد مكسباً رئيسياً، لأنه يمكن للأحزاب أن تستخدمها كأدوات للرعاية والمحسوبية، بشكل خاص لتوزيع الوظائف في القطاع العام.

على مدى أكثر من ستة أسابيع، بدا أن جهود تشكيل الحكومة تركزت على المحافظة على صيغة التسوية التي تم التوصل إليها عام 2016؛ أي حكومة يقودها إما الحريري أو شخص يحظى بموافقته يدعمه الحزبان الشيعيان أمل وحزب الله والتيار الوطني الحر المسيحي. إلا أن المفاوضات فشلت في النهاية بسبب ما يدعي المعسكر الموالي لحزب الله أنها محاولات الحريري، بتشجيع من حلفائه الأجانب، لتغيير توازن القوى عبر تعيين حكومة تكنوقراط تحت قيادته، وبالتالي عكس بعض النجاحات المؤسساتية التي كان حزب الله وحلفاؤه قد حققوها على مدى العقد الماضي، وخصوصاً نتائج انتخابات عام 2018.[44] بدلاً من ذلك أصروا على مزيج من التكنوقراط والسياسيين يضمن تمثيل حزب الله على طاولة مجلس الوزراء وبالتالي حق التصويت على القرارات المتخذة.[45]

معسكر الحريري، من جهته، حمل معظم المسؤولية للشريك الثالث في التحالف الحاكم، أي التيار الوطني الحر، وخصوصاً زعيم الحزب ووزير الخارجية السابق جبران باسيل.[46] تدهورت العلاقات بين قائدي الحزبين خلال الأزمة، حيث وصف الحريري باسيل بأنه "طائفي" و"عنصري" ورفض العمل معه.[47] ورد وزير الخارجية السابق بأن خيارات الحريري السياساتية لم تؤدِ فقط إلى عرقلة المفاوضات، بل تسببت أيضاً في الأزمة الاقتصادية.[48] بالمقابل، شعر حزب الله وحركة أمل بأنهما مجبران على التمسك بباسيل، واعتبرا الهجمات عليه وعلى الرئيس عون موجهة إليهما.[49]

---

[41] "What's next for Lebanon after PM's resignation?", *Al-Monitor*, 30 October 2019.

[42] "Exclusive: how Lebanon's Hariri defied Hezbollah", Reuters, 30 October 2019.

[43] "Lebanon's political class still can't grasp the country's new reality", TRT World, 15 November 2019.

[44] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع باحثة أكاديمية متخصصة في حزب الله، الحازمية، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. انظر "Hezbollah rejects US position on Lebanese government formation", Press TV, 26 November 2019؛ و "Lebanon: cabinet talks in stalemate as Hezbollah rejects being forced into concessions", *Asharq Al-Awsat,* 10 November 2019. مسؤول رفيع في حزب الله أشار حينذاك إلى أن الحزب قد لا يعارض حكومة تكنوقراط مكونة من "أشخاص موثوقين"، ما يعني ضمناً أن المشكلة لم تكن مشكلة مبدأ بقدر ما كانت تتعلق بولاءات المرشحين الذين توقعوا أن يسميهم الحريري. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

[45] "Hezbollah insists on political presence in govt", *The Daily Star*, 15 November 2019.

[46] مسؤول في حركة المستقبل وصف مطالب زعيم التيار الوطني الحر للمشاركة بالحكومة بأنها "غير معقولة على الإطلاق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[47] "Hariri says won't work with 'racist, sectarian' Bassil", *The Daily Star*, 24 December 2019.

[48] قال باسيل: "ليس هناك شيء شخصي في هذا. المشكلة هي أن الحريري يريد التمسك بالنموذج المالي والاقتصادي الذي أوصلنا إلى هذه الكارثة، بينما أرغب أنا بتغييره". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 19 كانون الأول/ديسمبر 2019.

[49] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في حركة أمل، روما، 7 كانون الأول/ديسمبر 2019. المسؤول الرفيع في حزب الله قال: "صحيح أن باسيل يثير العداء. لكن هذه الهجمات ضده ليست بريئة. الولايات المتحدة تصر على ألا يكون في الحكومة، لأنه حليفنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأضاف لاحقاً: "عندما لم تحدث العقوبات الأميركية ضدنا الأثر المرغوب، بدأوا بملاحقة حلفائنا. أولاً، حاولوا مهاجمة أمل، وهو ما لم ينجح، ثم تحولوا إلى باسيل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

فشلت المحاولات المتكررة لتجاوز المأزق بتسمية مرشح يمكن للحريري أن يدعمه من خارج الحكومة. على النقيض من ذلك، فإن تشكيل حكومة مدعومة فقط من أحزاب 8 آذار تستبعد الحريري وتيار المستقبل كانت ستخاطر باستعداء اللبنانيين السنة (بين ربع وثلث السكان)، والذين يحتفظ لهم تقليدياً بمنصب رئيس الوزراء والذين رمت قيادتهم الدينية بثقلها صراحة خلف الحريري.[50] كما جعل ذلك يبدو من المرجح أن بعض داعمي لبنان الأجانب التقليديين سيرون في القيادة الجديدة "حكومة حزب الله"، وينبذونها، ما سيجعل رغبتهم بإنقاذ بيروت خلال أزمة اقتصادية موضع شك. طوال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أكد ممثلو حزب الله، وأمل والتيار الوطني الحرّ على أن تشكيل "حكومة من لون واحد"، حسب التعبير المحلي، كان الخيار الأقل تفضيلاً بالنسبة لهم.[51]

بعد أكثر من ستة أسابيع من الأخذ والرد، اتخذ حزب الله وحلفاؤه هذه الخطوة في المحصلة وعينوا الأستاذ الجامعي غير المعروف نسبياً، حسان دياب، رئيساً للوزراء وبدعم من 69 عضواً فقط من أعضاء مجلس النواب، وهي أغلبية ضئيلة. خرج المتظاهرون إلى الشوارع لرفض التعيين، ولكن بأعداد أقل من قبل.[52] كان الغضب واضحاً، خصوصاً في المناطق ذات الأغلبية السنية، حيث قرأ الناس في تسمية مرشح دون مباركة الحريري مناورة من حزب الله للاستيلاء على أهم منصب مخصص للسنة في نظام تقاسم السلطة اللبناني. وأوحت المظاهرات وعمليات قطع الطرق في المناطق السنية، خصوصاً على الطريق العام الساحلي الذي يربط بيروت بالمناطق الشيعية في الجنوب، بأن التوترات الطائفية، خصوصاً بين السنة والشيعة، يمكن أن تتصاعد.[53]

حاول ممثلو حزب الله، وأمل والتيار الوطني الحر معالجة الانقسام، فوعدوا بأن دياب سيشكل حكومة شاملة، وقالوا إنهم يأملون بأن تيار المستقبل والتيارات الأخرى ستنضم إلى الحكومة الجديدة.[54] لكن لم يظهر أي تعبير عن الدعم؛ ورغم أنه كان على دياب تلبية المصالح المتنافسة ضمن أحد المعسكرين السياسيين فقط، فإنه استغرق أكثر من شهر (رغم أن الفترة قاطعتها احتفالات عيد الميلاد ورأس السنة) لتقديم تشكيلة حكومته في 21 كانون الثاني/يناير 2020. في 11 شباط/فبراير، بعد أكثر من ثلاثة أشهر من استقالة الحريري، تم التصويت بمنح الثقة للحكومة في البرلمان.

ب. وسط الانهيار

بالنظر إلى تجربة لبنان في الماضي القريب مع فترات طويلة من المآزق السياسية، والفراغ في السلطة وعمليات تشكيل الحكومة التي تستغرق وقتاً طويلاً، فإن الثلاثة أشهر قد تبدو إطاراً زمنياً معقولاً للانتقال من حكومة إلى أخرى. لكن على عكس ما كان يجري في الماضي، فإن لبنان كان يواجه هذه المرة الاحتمال الوشيك لانفجار أزمة مالية واقتصادية كانت تهدد، وتستمر في تهديد، معيشة شرائح واسعة من السكان. ويمكن لعملية الإغلاق التي بدأت في منتصف آذار/مارس لاقتصاد يعاني أصلاً بسبب أزمة كوفيد–19 أن تحول الأزمة إلى كارثة كبرى بالنسبة لكثيرين. إن الضغوط الحادة على طبقات واسعة من المجتمع، بما في ذلك أشخاص يعتبرون أنفسهم من الطبقة الوسطى، قد يولد توترات جديدة يمكن أن تتحول إلى العنف. في ذلك السيناريو، من غير الواضح إلى متى تستطيع الأجهزة الأمنية إبقاء الأمور تحت السيطرة.

كان الزعماء اللبنانيون قد اعترفوا قبل الاحتجاجات بأن النظام المالي والاقتصادي يمر بضائقة كبيرة.[55] ويتجسد جذر المشكلة في نموذج غير قابل للاستمرار يتمثل في استيراد لبنان أكثر بكثير مما يصدر، وفي أن الدولة اللبنانية تنفق أكثر بكثير من حجم العائدات التي تحصلها.[56] وقد تطلب تمويل العجز المزمن في الميزان التجاري وموازنة الدولة، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بسعر صرف ثابت، تدفقاً مستمراً للأموال.

[50] "Lebanon's Dar al-Fatwa backs Hariri to form new cabinet, Khatib withdraws", *Asharq Al-Awsat*, 8 December 2019.

[51] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2019. انظر أيضاً الخطاب المتلفز لحسن نصر الله، 13 كانون الأول/ديسمبر 2019.

[52] "Lebanon is prepared to give Hassan Diab a chance. It has little choice", *The National*, 26 December 2019.

[53] "Scuffles continue in Lebanon between Hariri supporters and security forces", *The Levant*, 21 December 2019.

[54] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جبران باسيل، بيروت، 19 كانون الأول/ديسمبر 2019.

[55] "Lebanon declares 'state of economic emergency'", *Middle East Eye*, 3 September 2019.

[56] "Trade balance of Lebanon 2007 to 2017", Statista, 21 October 2019; and "Lebanon government budget", Trading Economics, 2019.

وهذه الأموال تصل على شكل تحويلات من المغتربين اللبنانيين، والمساعدات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر والإيداعات المصرفية، وأيضاً إلى درجة كبيرة من اللبنانيين الذين يعيشون في الخارج.[57]

بداية من عام 2016، انخرط المصرف المركزي في سلسلة من العمليات المعقدة لمبادلة الديون سماها "الهندسة المالية".[58] تمثلت هذه البرامج في سحب السيولة بالدولار من المصارف التجارية – نحو 65% من الودائع المصرفية كانت بالدولار الأميركي حينذاك – بتقديم معدلات فائدة جذابة بشكل استثنائي وحسومات على تبديل الدولارات بالليرة اللبنانية.[59] نتيجة لهذه العمليات، كانت المصارف اللبنانية تودع معظم أصولها السائلة بالدولار في المصرف المركزي، المدين حالياً لهذه المصارف بأكثر من 100 مليار دولار، نحو خمسة أضعاف حجم ما تبقى لديه من احتياطيات العملة الأجنبية (22 مليار دولار). يجادل اقتصاديون لبنانيون أنه بالنظر إلى أن المصرف المركزي هيئة عامة، فإن هذا الميزان السلبي يمكن أن يضاف إلى نحو 90 مليار دولار هو حجم الدين العام الرسمي، والذي يساوي أكثر من 170% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ثالث أعلى نسبة عالمياً بعد اليابان واليونان.[60]

المصرف المركزي، بدوره، أنفق معظم العملات الأجنبية التي جمعها بهذه الطريقة للمحافظة على سعر الصرف وتمويل الواردات. ومع استمرار التصنيف الائتماني للدين السيادي اللبناني بالانخفاض وصولاً إلى انعدام القيمة وتدهور إمكانية وصول الحكومة إلى الأسواق المالية الدولية، ترتب على المصرف المركزي بشكل متزايد التعويض عن العجز الدائم في الموازنة أيضاً.[61] لقد جادل اقتصاديون لبنانيون منذ وقت طويل بأن لهذه الممارسات المالية والنقدية أثر مدمر على الاقتصاد.[62] ويحمّلون مسؤولية عدم قدرة الدولة على الاستثمار في بنية تحتية متهالكة وخدمات عامة ذات أداء متدنٍ تعرقل النشاط الاقتصادي للكلفة المرتفعة باستمرار لخدمة الدين، إضافة إلى الفساد وإتخام القطاع العام بالموظفين لأغراض سياسية. ويرون في استراتيجية المصرف المركزي في اجتذاب المودعين بتقديم معدلات فائدة مرتفعة سبباً رئيسياً للنمو البطيء للقطاع الخاص، بالنظر إلى أن رأس المال توجه إلى العائدات الأعلى والأكثر أماناً ظاهرياً والمتمثلة في الإيداعات المصرفية بدلاً من الاستثمار في مشاريع منتجة غير القطاع العقاري القائم إلى درجة كبيرة على المضاربة.[63] أدى تراجع الخدمات وركود النمو والارتفاع الكبير في أرباح القطاع المالي

[57] "A short history of the Lebanese lira: is it time to divorce the dollar?", *Al-Akhbar,* 18 August 2018.

[58] "Banque Du Liban's Financial Engineering: Background, Objectives and Impact", Banque du Liban (undated).

[59] "Dollarization Rate: Private Sector Deposits", Blominvest Bank, January 2020. كانت نسبة الودائع بالدولار 77.5% في شباط/فبراير 2020. وكان الدافع المباشر فيما يبدو تحضير القطاع المصرفي اللبناني للمعايير الدولية الجديدة، مثل معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 ومتطلبات السيولة التي يفرضها اتفاق بازل 3. بموجب هذه القواعد، كان سيترتب على عدة مصارف لبنانية أن تبلغ عن خسائرها، والتي من المرجح أن تبلغ عدة مليارات من الدولارات، والتي تعرضت لها في عمليات خارج لبنان، إضافة إلى قروض متعثرة كبيرة، ما يمكن أن يهدد بقاءها. اقتصادي لبناني وصف العملية، التي ذكر أنها توفر ما لا يقل عن 5-6 مليار دولار من السيولة الزائدة للقطاع المصرفي خلال العام الأول، "عملية إنقاذ كاملة المواصفات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر تطبيق الرسائل، 28 آذار/مارس 2020. انظر أيضاً Toufic Gaspard, "Financial Crisis in Lebanon", Maison du Futur, August 2017. ادعاءات المؤلف غاسبار أحدثت ما يكفي من الأثر لدفع المصرف المركزي لنشر رد رسمي. "Report by Banque du Liban in reply to mistakes stated in a recently published document", Banque du Liban, undated. ويبدو أن التطورات اللاحقة تؤكد تحليله. ففي خطاب متلفز في 29 نيسان/أبريل 2020، دافع حاكم المصرف المركزي رياض سلامة عن استراتيجيته، مدعياً بأنه كان يهدف إلى شراء الوقت من أجل القيادة السياسية وأيضاً إيجاد الفضاء المالي لتنفيذ إصلاحات كانت ستحسن النمو وتفسح المجال للدعم الخارجي.

[60] "Country list government debt to GDP", Trading Economics (as of December 2018). حتى السياسيين اللبنانيين يصارعون للحصول على معلومات دقيقة حول الوضع المالي للمصرف المركزي. في نيسان/أبريل، وظفت الحكومة ثلاث شركات دولية متخصصة في المحاسبة الجنائية (KPMG, Kroll and Oliver Wyman) لإجراء تدقيق حسابي لمصرف لبنان. "Three firms hired to audit Central Bank", *Business News*, 24 April 2020. إن إضافة الميزان السلبي لمصرف لبنان إلى الدين العام سيرفعه إلى أكثر من 200% من الناتج المحلي الإجمالي، حتى طبقاً لتقديرات محافظة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير تنفيذي سابق لأحد المصارف، بيروت، 15 كانون الثاني/يناير 2020؛ ومقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر تطبيق الرسائل مع اقتصادي لبناني ووزير سابق، 27 كانون الأول/ديسمبر 2019. انظر أيضاً "الدين العام: 138 مليار دولار"، **الأخبار**، 16 نيسان\أبريل 2018. قد يكون الناتج المحلي الإجمالي للبنان قد تقلص بنسبة 20% في عام 2019، وهو ما سيدفع نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن 250 وربما أكثر من 300%. "Lebanon's GDP declines to $44 billion from $55 billion", *The Daily Star,* 11 March 2020.

[61] "Lebanese default risk prompts Moody's downgrade deeper into junk", Bloomberg, 22 January 2019; "Lebanese government says committed to reforms after rating downgrade", Reuters, 24 August 2019; and "Lebanon may soon issue one of the juiciest Eurobonds in history", Bloomberg, 9 September 2019.

[62] "Lebanon banks suck in dollars to maintain peg, but economy stagnates", Reuters, 16 August 2018.

[63] "Lebanon's rogue banks called to account", *Arab News*, 28 December 2019.

إلى زيادة انعدام المساواة ومعدلات البطالة، ما حضر الأرضية للانفجار الشعبي الذي حدث في 17 تشرين الأول/أكتوبر.[64]

كما أشار بعض المراقبين قبل الأزمة الراهنة بوقت طويل، فإن نظاماً يعتمد على معدلات فائدة مرتفعة بشكل استثنائي لضمان التدفق المستمر للأموال للدفع لمستثمرين سابقين، بينما لا يولّد ما يكفي من العائدات لدفع الكلفة المرتفعة باستمرار للفائدة، يشبه إلى درجة مثيرة للشك البرامج الهرمية (Ponzi) التي كان من المحتم أن تنهار عاجلاً أو آجلاً.[65] خلال عام 2019، تنامت التحذيرات من انهيار وشيك في السيولة في القطاع المصرفي، وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، تحدثت وسائل الإعلام الأجنبية عن نقص متزايد في الدولارات.[66] وخلال النصف الثاني من تشرين الأول/أكتوبر، ظلت المصارف والمؤسسات العامة والعديد من المؤسسات الخاصة مغلقة، حيث كان إغلاق الطرق يمنع في كثير من الأحيان الموظفين من الوصول إلى عملهم. لكن في حالة المصارف، فإن الإغلاق قوَّض الثقة بشكل أكبر، وكذلك التحذيرات المستمرة من انهيار مالي وشيك من وزراء الحكومة ونشطاء المعارضة على حد سواء. وانتشرت مخاوف بأنه حالما تعود المصارف إلى فتح أبوابها، سينشأ ضغط عليها يسرّع بحدوث انهيار مالي كامل.[67]

عندما فتحت المصارف أبوابها أخيراً للعمل في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، تم تقييد السحوبات من الحسابات بالدولار، والتي تتجاوز 70% من الودائع، بمبلغ 1,000 دولار أسبوعياً في معظم المصارف ولمعظم الحسابات، بعد تلقيها مشورة غير رسمية من جمعية المصارف في لبنان. وتم تقييد التحويلات المالية خارج البلاد لتقتصر على "الأمور الشخصية الملحة"، مثل دعم الأبناء الذي يدرسون في الخارج والدفع مقابل الرعاية الصحية المنقذة للحياة.[68] لقد استمرت المصارف بتضييق تلك القيود منذ ذلك الحين، وبحلول مطلع نيسان/أبريل توقف العديد منها عن إعطاء الدولار نقداً بشكل نهائي.[69]

سُمح للزبائن بسحب مبالغ أكبر بكثير إذا قبلوا باستلام قيمة دولاراتهم بالليرة اللبنانية حسب سعر الصرف الرسمي وهو 1,507 مقابل الدولار، لكن كثيرين امتنعوا بسبب الفجوة المتسعة باستمرار بين سعر الصرف الرسمي والقيمة الحقيقية لليرة. مع تراجع إمكانية الوصول إلى الدولارات، بدأ سعر الدولار مقابل الليرة بالارتفاع، ما يعكس انعدام التطابق بين العرض والطلب. بحلول مطلع نيسان/أبريل، كان سعر

[64] Nisreen Salti, "No Country for Poor Men: How Lebanon's Debt Has Exacerbated Inequality", Carnegie Middle East Center, 21 September 2019.

[65] "Abracada... broke: Lebanon's banking on magic", *Synaps,* 2 May 2017; Nasser Saidi, "Time Is Running Out", Carnegie Middle East Center, 8 December 2019; and "Lebanon's financial house of cards: how Lebanon's politicians and banks constructed a regulated Ponzi scheme that ran the country's economy into the ground", *Triangle*, 11 November 2019.

[66] "Lebanon's ailing economy: will the music stop in 2019?", *Middle East Economic Survey,* 21 December 2018; "Lebanon's banking sector shows 'similarities' to Greece before crisis", S&P Global, 21 March 2019; and "Broke in Beirut: A long-feared currency crisis has begun to bite in Lebanon", *The Economist*, 5 October 2019.

[67] "Lebanon's shuttered banks bracing for dollar run", *Asia Times*, 27 October 2019. مصرفي سابق ومنتقد قديم للسياسات النقدية للحكومة قال: "هناك بين 40 و60 مليار دولار حقيقي في النظام فقط معظمها في المصرف المركزي، وهناك نحو 180 مليار دولار على شكل 'أصول' لا تتعدى كونها أرقاماً على جهاز الكمبيوتر. الآن وقد توقفت الدولارات الحقيقية عن الدخول في النظام، فإن تلك الـ 180 مليار دولار كلها تطارد أكثر من 40 مليار دولار حقيقي بقليل". دان قزي، عرض عام، 17 كانون الأول/ديسمبر 2019.

[68] الخطوط العامة لهذه الإجراءات، التي تم تنسيقها بداية من قبل جمعية المصارف في لبنان، لم يكن لها أساس قانوني، ووضع كل مصرف قيوده بشكل فردي وحسب تقديراته. "Lebanon's banks set limits they won't call capital controls", Bloomberg, 17 November 2019. قدمت المصارف في كثير من الأحيان سقوفاً أعلى للزبائن ذوي التحركات المرتفعة في حساباتهم الجارية. وفي أواخر شباط/فبراير، عندما أصبحت السقوف منخفضة لتبلغ 100-200 دولار أسبوعياً في معظم المصارف ولمعظم العملاء. كان بعض كبار أصحاب الودائع لأجل التي تقارب المليون دولار قادرون على سحب جزء كبير من فوائدهم بالدولار أو تحويل أموالهم إلى الخارج. اتصالات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد أصحاب الودائع ومع مدير الإيداعات في مصرف لبناني رئيسي، كانون الأول/ديسمبر 2019 وشباط/فبراير 2020. وثمة شائعات ما تزال تظهر بأن مودعين متنفذين حولوا مبالغ كبيرة من المال إلى الخارج خلال فترة إغلاق المصارف. "Cash-strapped Lebanon to probe 'suspicious' capital flight", AFP, 26 December 2019. في نيسان/أبريل، ادعى رئيس الوزراء دياب أن 5.7 مليار دولار خرجت من النظام المصرفي اللبناني في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير فقط. "Council of ministers decides to keep general mobilization until May 10, PM says government making great effort to curb financial deterioration", National News Agency, 24 April 2020. في غياب ضوابط رسمية على رأس المال، فإن مثل تلك التحويلات قد تكون قانونية تقنياً، واحتمال تمكن الدولة اللبنانية من إعادة هذه الأموال غير مؤكد. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي مالي، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وعن بُعد عبر تطبيق الرسائل، 7 نيسان/أبريل 2020.

[69] "Dollar squeeze worsens in Lebanon as government asks for aid", Bloomberg, 6 April 2020.

الصرف في السوق السوداء، وهو المصدر الوحيد للدولارات النقدية الحقيقية، يقترب من 3,000 ليرة.[70] ولذلك فإن سحب الدولارات بالليرة بالسعر الرسمي يعني فعلياً خسارة 45% من قيمتها الاسمية. وردّ المصرف المركزي على الضغوط على الليرة بالسماح للمصارف تدريجياً بالدفع لأصحاب الودائع بالدولار مبالغ محدودة بسعر صرف أعلى لليرة، بداية بـ 2,600، ومن ثم 3,000 ليرة مقابل الدولار.[71] وبالنظر إلى أن كثيرين ممن استفادوا من الأسعار المحسنة سارعوا إلى شراء الدولارات بالليرات التي سحبوها لحماية أنفسهم من المزيد من انخفاض قيمتها، ضعفت الليرة أكثر، فوصلت إلى 4,300 ليرة مقابل الدولار في 27 نيسان/أبريل.[72]

هذه القيود، والافتقار العام إلى السيولة الذي أوجدته، وما تبع ذلك من انخفاض في قيمة الليرة أحدثت اضطراباً كبيراً في الحياة اليومية لمعظم اللبنانيين، وفي جزء كبير من الاقتصاد أيضاً. حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كانت الليرة تستخدم بالتبادل مع الدولار وبالسعر الرسمي، وكانت غالبية التعاملات التي لا تتعلق بالقطاع العام تجرى وتحدد بالدولار. وبالنظر إلى أن المصارف توقفت عن الدفع بالدولار، فإن معظم اللبنانيين الذين يترتب عليهم الوفاء بالتزاماتهم بالدولار (على سبيل المثال، لدفع إيجار المنازل ورسوم المدارس) أو لتغطية النفقات خارج لبنان لم يعد لديهم خيار سوى شراء العملة الصعبة من محلات الصرافة بسعر السوق السوداء، في كثير من الأحيان مقابل الليرات التي سحبوها من إيداعاتهم بالدولار بالسعر الرسمي.[73] أدت التعديلات التي أجريت على سعر الصرف في نيسان/أبريل إلى تقليص الخسائر التي ترتبت على المودعين بهذه الطريقة، إلا أن السقف المنخفض للسحوبات في العديد من المصارف قصر الأثر على النفقات الصغيرة، في حين أن الفجوة بين أسعار الصرف المحدثة وسعر السوق السوداء للدولارات النقدية سرعان ما اتسعت مرة أخرى. وأولئك الذين يقبلون استلام مستحقاتهم بالليرة بدلاً من الدولار يطبقون في كثير من الأحيان سعر صرف السوق السوداء أو سعر وسطي بينه وبين السعر الرسمي.

كما قلّص افتقار القطاع المصرفي إلى السيولة بالدولار بشكل كبير إمكانية حصول المستوردين على رسائل اعتماد، ما دفع كثيرين إلى التحويلات المباشرة والإصرار على أن يدفع لهم نقداً من قبل تجار التجزئة الذين يزودونهم ببضائعهم، ما يجبر الأخيرين على تحويل الليرات التي يستلمونها من الزبائن إلى دولارات بسعر السوق السوداء.[74]

---

[70] بين أواخر كانون الثاني/يناير وأواخر نيسان/أبريل 2020، حاول المصرف المركزي ثلاث مرات وقف تدهور سعر الليرة بإعطاء تعليمات لمحلات الصرافة بمبادلة الدولار بسعر أقل بكثير من سعر السوق السوداء وأجبرها على الالتزام من خلال دوريات الشرطة، والغرامات والتهديد بسحب الترخيص. وفي جميع تلك المناسبات، كانت النتيجة تعطيل عملية المبادلة أو دفعها إلى الخفاء. كانت عمليات قمع المخالفات في أواخر نيسان/أبريل أكثر شدة واستمراراً من الحملات السابقة وشملت اعتقال صيارفة. "Lebanon tries to control crashing local currency through arrests", *The National,* 11 May 2020.

[71] "إجراءات الاستثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات الصغيرة لدى المصارف"، و"إجراءات استثنائية حول السحوبات النقدية من الحسابات بالعملات الأجنبية"، مصرف لبنان، 3و21 نيسان/أبريل 2020. في حين كان تعميم 3 نيسان/أبريل ينطبق حصراً على الحسابات التي تقل عن 3000 دولار، فإن تعميم 21 نيسان/أبريل لا يضع سقفاً على السحوبات، ويترك المصارف لتضع سقوفها. ويبدو أن هذه تتفاوت بين ما قيمته 500 إلى 2000 دولار للحسابات التي تبلغ 10,000 دولار، وتزيد بارتفاع المبلغ الموجود في الحساب، حيث تبلغ الحدود القصوى بين 4000 و 5000 دولار، تغريدة لعمر تمو، المختص بصرف العملات الأجنبية، @OmarTamo19، 24 أيار\مايو 2020، تواصل أجرته مجموعة الأزمات مع تمو عن طريق تويتر،28 أيار/مايو 2020.

[72] "Lebanese lira to continue to plunge", Al Arabiya, 30 April 2020. المعلومات المتعلقة بأسعار الصرف والاتجاهات العامة متوافرة على الموقع LebaneseLira.org. والبيانات المتعلقة بهذا الموقع الذي يديره متطوعون مأخوذة من المجموعة الموجودة على التلغرام Money-Corruption Revolution الذي يتبادل عليها نحو 3000 مشترك معلومات مباشرة حول السوق.

[73] كما أنه من المرجح أن يؤدي الركود الاقتصادي العالمي المتوقع نتيجة انتشار جائحة كوفيد – 19 إلى التأثير بتحويلات المغتربين، المصدر الكبير الوحيد للعملة الصعبة التي ما تزال البلاد يمكنها الاعتماد عليه. في العام 2019، بلغت تحويلات المغتربين 12.5% من الناتج المحلي اللبناني. "The money's not coming home: $690 billion remittance risk", Bloomberg, 7 April 2020.

[74] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مالكي ومديري محلات بيع بالمفرق، بيروت، شباط/فبراير 2020. في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قال سياسي لبناني معارض: "ابن عمي رجل أعمال يستورد مطابخ أوروبية، والآن لديه حاوية بقيمة 35,000 يورو عالقة في الميناء لأنه لا يستطيع الدفع لاستلامها. لا يستطيع الحصول على رسالة اعتماد من المصرف. ولا يستطيع استخدام الأموال الموجودة في حسابه، وبالتالي يصارع للحصول على الدولار نقداً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. انظر أيضاً "A Lebanese farmer's tale: Amid coronavirus, struggles to import supplies, prices rise", Al Arabiya, 16 April 2020.

نتيجة لذلك، بحلول نيسان/أبريل كان انخفاض سعر العملة قد دفع الأسعار بالليرة إلى الارتفاع أكثر من 50% لمعظم السلع.[75] هذه الزيادة تعكس ارتفاع سعر السوق السوداء الذي ينبغي على المستوردين الحصول على الدولارات التي يحتاجونها لاستيراد السلع الجديدة منها.[76] من ناحية أخرى فإن الرواتب بالليرة ظلت على حالها ما يعني أن أولئك الذين يتلقون تلك الرواتب خسروا نصف قوتهم الشرائية تقريباً.[77] علاوة على ذلك، فإن الانخفاض الكبير جداً في القوة الشرائية الناتجة عن انخفاض سعر العملة بحكم الأمر الواقع، إضافة إلى اختفاء القروض للمستهلكين، خفض الطلب وأبطأ النشاط الاقتصادي إلى درجة التوقف في العديد من القطاعات. المدير التنفيذي لشركة كبيرة لاستيراد السيارات قال:

> شحنت معظم السيارات التي لدي هنا إلى الإمارات. لم تعد المصارف تمنح قروضاً لشراء السيارات، وبالتالي لم يعد أحد يشتري. كل القطاع باع نحو 40,000 سيارة في العام 2018. هذا العام بلغت مبيعات القطاع 22,000، وبالنسبة للعام 2020 نتوقع أن تبلغ 4,000.[78]

انخفاض الطلب، الذي أدى إلى تقلص وسطي في العائدات بمعدل 70% لأكثر من 90% من أصحاب الأعمال، أدى إلى موجة كبيرة من صرف الموظفين. في أواخر كانون الثاني/يناير، كان ثلث المؤسسات قد صرف موظفين من الخدمة، بمعدل وسطي 60%، في حين أن 12% من المؤسسات كانت قد صرفت جميع موظفيها، أي أغلقت، على الأقل مؤقتاً.[79] استناداً إلى هذه الأرقام، يمكن أن يكون 220,000 موظف قد خسروا وظائفهم حينذاك. متحدث باسم إحدى مؤسسات الأعمال تنبأ بأن يصل العدد إلى 300,000 مع نهاية الربع الأول من عام 2020، ما يعادل نحو خُمس قوة العمل النشطة.[80]

ومع الحجر الذي فُرض استجابة لتفشي جائحة كوفيد–19، فإن العديد من مؤسسات الأعمال، خصوصاً في قطاع الفنادق والمطاعم، باتت مغلقة الآن وصرفت موظفيها، وفي كثير من الأحيان دون أن تدفع لهم، مع احتمالات غير مؤكدة للعودة إلى الافتتاح حالما ترفع القيود، ما يرجح أن الرقم سيرتفع أكثر.[81] كما أدى الركود الاقتصادي إلى انخفاض كبير في عائدات الدولة، التي انخفضت أصلاً بمعدل 40% في الربع الأخير من عام 2019، وهي نزعة من المؤكد أن عملية الحجر ستضخمها، ما ينذر بعجز موازنة أكبر في

---

[75] "وزير الاقتصاد راؤول نعمة قبل جلسة الحكومة قال: "لقد وصل الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية إلى 55%"". تغريدة لأخبار إل. بي. سي. آي لبنان، LCBI_NEWS@، 4:18 صباحاً، 28 نيسان/أبريل 2020. أما الممارسة السابقة للمحلات التجارية بتحديد الأسعار بالدولار فقد اختفت تقريباً، لأنه سيكون من غير القانوني تقنياً رفض الدفع بالليرة أو استعمال سعر صرف غير السعر الرسمي وهو 1507 ليرات مقابل الدولار. بعض المتاجر التي ما زالت تذكر الأسعار بالدولار لجأت إلى زيادة هذه الأسعار بمعدل 40-50% وإعطاء تنزيلات للزبائن الذين يدفعون نقداً بالدولار. ملاحظات ميدانية لمجموعة الأزمات، بيروت، مطلع آذار/مارس 2020.

[76] تشير التقارير والمسوح المحلية إلى أن أثر التضخم لا يقتصر على السلع المستوردة بل يصيب أيضاً المنتجات المحلية والسلع الأساسية أيضاً. "الزيادة على أسعار السلع لامست 40% منذ أيلول"، **الأخبار**، 10 آذار/مارس 2020؛ "Annual Price Increase of Basic Commodities March 2019-2020", Consultation and Research Institute, 24 April 2020.

[77] حتى إجراء التعديلات على سعر الصرف في نيسان/أبريل، لم يكن وضع معظم الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم بالدولار، كما هو الحال في بعض وظائف القطاع الخاص، أفضل بكثير. إذ إن أرباب عملهم لم يكونوا قادرين على الدفع لهم نقداً، في حين أن الدولارات التي يتم تحويلها إلى المصارف تخضع لقيود مماثلة بوصفها إيداعات. ونتيجة لذلك، يستطيعون السحب بالليرة بالسعر الرسمي، بالنظر إلى أن المصارف قلصت السقوف الشهرية للسحب نقداً بالدولار حتى وصلت إلى مبالغ لا تذكر. ومع أسعار الصرف الجديدة، يبقى أولئك الذين يكسبون بالدولار محميين جزئياً من آثار التضخم، لكن على حساب الذين يتقاضون رواتبهم بالليرة، بالنظر إلى أن ضخ المزيد من الليرات في التداول أضعف العملة أكثر.

[78] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 18 كانون الأول/ديسمبر 2019. مستورد على نطاق محدود للدراجات النارية المصنوعة في تركيا قال: "ليس هناك أي عمل على الإطلاق حتى مع التنزيلات الكبيرة. ينبغي عليَّ أن أبيع الدراجات الكبيرة مقابل 1,300 دولار، ونتيجة انخفاض قيمة الليرة سيكون عليَّ رفع السعر من 2 إلى 3 مليون ليرة، لكن حتى بثمن 2.5 مليون ليرة ليس هناك من يشتري، لأن رواتب الناس ما تزال على حالها. الدراجات الصغيرة، كتلك التي يستخدمها عمال التوصيل، ينبغي أن تكلف 800,000 ليرة (320 دولار) حسب سعر الصرف الجديد، لكني أبيعها حالياً مقابل 500,000 ليرة (200 دولار). وسأقبل حتى 300,000 ليرة مقدماً والباقي على دفعات بقيمة 50,000 ليرة (20 دولار) إلى أن يكسبوا المال من العمل على الدراجات. ورغم ذلك لا أحد يشتري"، مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 11 آذار/مارس 2019.

[79] "Impact of Crisis: Effect on Jobs and Salaries", Info Pro Research, February 2020.

[80] "Job insecurity and unemployment on the rise", *The Executive,* 6 March 2020; and "Labour Force and Household Living Conditions Survey, 2018–2019: Lebanon", Central Administration of Statistics and International Labour Organisation, January 2020.

[81] "Lebanon vows recovery plan for 'broken' economy by year-end", Bloomberg, 27 March 2020.

عام 2020.[82] في غياب الدعم الخارجي، سيترتب على الدولة اللجوء إلى طبع العملة لدفع الرواتب، ما سيغذي التضخم وانخفاض قيمة العملة، ويقلص من القيمة الحقيقية للرواتب بالليرة.[83]

ج. انزلاق إلى القاع

الأزمة المالية التي ضخمتها جائحة كوفيد–19 دفعت الاقتصاد اللبناني إلى الركود، وارتفاع معدل التضخم، وارتفاع كبير في معدلات البطالة، ونقص في السلع المستوردة وإعسار الدولة.[84] في حين لا يزال الأثر الاجتماعي للأزمة في مراحله الأولى فإنه سيكون حاداً ولاشك. في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حذر البنك الدولي أصلاً من أن معدلات الفقر قد ترتفع إلى 50% وأن الفقراء والطبقة الوسطى قد يتضررون بشكل خاص.[85] بحلول كانون الثاني/يناير 2020، قال متحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية إن المعدل قد يصل إلى 70% وذكر أن العديد من طلاب المدارس الرسمية في المناطق الريفية مثل البقاع كانوا يظهرون علامات على سوء التغذية.[86] وقد تشمل الآثار المترتبة على ذلك إغلاق العديد من المدارس الخاصة، التي تخدم أكثر من نصف الطلاب اللبنانيين، مع انتهاء العام الدراسي، بالنظر إلى أن الأهل الذين يفقدون وظائفهم أو يتقاضون رواتب أقل وسط التضخم لن يعودوا قادرين على دفع رسومهم، ما سيجبر الطلاب على الالتحاق بالمدارس الحكومية المثقلة أصلاً.[87] في مطلع كانون الأول/ديسمبر، أبرزت عدة حوادث انتحار تسببت بها فيما يبدو المصاعب الاقتصادية والضغوط التي يواجهها العديد من الناس.[88]

يمكن لمثل هذا اليأس أن يتحول إلى العنف مع تعمق الأزمة. في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، حذر ممثل لأحد أحزاب المعارضة قائلاً:

> في الأسابيع الأخيرة الماضية، كان الأشخاص الذين رأيتهم في الشوارع يتظاهرون لأنهم يريدون بلداً أفضل. وقريباً، سيخرجون لأنهم لا يستطيعون إطعام أطفالهم. وسيبدو هذا مختلفاً جداً عما رأيناه من قبل.[89]

---

[82] "Lebanon budget deficit 'much bigger' than expected, says minister", Al Jazeera, 11 December 2019.

[83] ارتفع عدد أوراق العملة اللبنانية الموجودة في التداول بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر 2019 بمعدل 50%، من 4 إلى 6 تريليون قطعة؛ ومن تشرين الأول/أكتوبر إلى آذار/مارس 2020 ارتفعت أيضاً لتصل إلى 13 تريليون. "Lebanon money supply M0", Trading Economics, Mai 2020.

[84] يصف الاقتصاديون مثل هذا التتابع للأحداث بـ "الوقوف المفاجئ للاقتصاد" حيث يطلق البطء الشديد في تدفقات رأس المال تفاعل متسلسل من انخفاض قيمة العملة، وتقلص الوضع الائتماني والسيولة، وانحسار الانتاج الاقتصادي. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع ناصر السعيدي، الوزير السابق للاقتصاد والتجارة ونائب حاكم المصرف المركزي، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. مثال معياري على "الوقوف المفاجئ" يتمثل في الأزمة المالية والاقتصادية في المكسيك عام 1994. انظر Guillermo A. Calvo, "Capital Flows and Capital-Market Crises: The Simple Economics of Sudden Stops", *Journal of Applied Economics*, vol. 1, no. 1 (1998), pp. 35–54.

[85] "World Bank: Lebanon is in the Midst of Economic, Financial and Social Hardship, Situation Could Get Worse", The World Bank, 9 November 2019.

[86] "More people living in poverty in Lebanon, says World Bank", *Arab News*, 9 February 2020. انظر أيضاً Hassan Diab, "Lebanese prime minister: The coronavirus is pushing Lebanon toward a major food crisis", *Washington Post*, 20 May 2020.

[87] "أكثر من 600 ألف تلميذ مصيرهم الدراسي في خطر: هل تقفل المدارس الخاصة؟" لبنان 24، 12 كانون الأول/ديسمبر 2019. حتى عام 2017، كان نحو 30% من التلاميذ (لبنانيين وغير لبنانيين) يداومون في مدارس عامة مجانية، ونحو 15% في مدارس خاصة مجانية (مدعومة من الحكومة)، بينما كان أكثر من نصف الطلاب مسجلين في مدارس خاصة تفرض رسوماً باهظة. "المدرسة في لبنان: أرقام ومؤشرات"، المركز التربوي للبحوث والإنماء 10 تموز/يوليو 2018. ارتفع التسجيل في المدارس العامة أصلاً بشكل كبير في العام الدراسي 2019-2020، حيث وجد عدد متزايد من الأهل أنفسهم غير قادرين على دفع رسوم المدارس الخاصة. "Lebanon: thousands of students enrol in public schools over dire economic situation", *Asharq Al-Awsat,* 14 September 2019. كما لن يكون العديد من الأسر اللبنانية قادراً على دفع أجور العاملات المستوردات للعمل في الخدمة المنزلية، وهو متطلب أساسي للعديد من النساء المتزوجات كي يكنّ نشطات اقتصادياً. الأدلة المستقاة من الأحاديث اليومية تشير إلى أن العديد من العاملات في الخدمة المنزلية يخططن أصلاً للمغادرة لأن الأسر التي تشغلّهن لم تعد قادرة على الدفع بالدولار أو التعويض عن انخفاض قيمة العملة برفع رواتبهن بالليرة. في العديد من الحالات، معظمهن عالقات في الوقت الحالي نتيجة القيود المفروضة على السفر لمحاربة كوفيد–19. في أواخر العام 2019، بدأت السفارة الفلبينية في لبنان بتقديم عروض لمواطنيها لإعادتهم إلى بلادهم مجاناً. "Lebanon's Filipino community prepares for a difficult Christmas", *The National,* 18 December 2019.

[88] "Suicide epidemic sweeps Lebanon amid economic downturn", *The New Arab,* 5 December 2019.

[89] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. مدير تنفيذي سابق لأحد المصارف قال في نقاش عام: "سيكون الأمر كما في فيلم **ماد ماكس**: يركض الناس في الشوارع يحملون البنادق للحصول على البنزين أو الطعام". دان قزي، عرض عام، 17 كانون الأول/ديسمبر 2019.

في أواخر كانون الثاني/يناير، بدأت جولة من العنف أدت إلى جرح 600 شخص بمظاهرات في محيط المصرف المركزي؛ وأحياناً، قام المتظاهرون بتخريب واجهات فروع المصارف وآلات الصراف الآلي.[90] الاحتجاجات التي تجددت في أواخر نيسان/أبريل أدت إلى مقتل متظاهر في مدينة طرابلس الشمالية.[91] من الصعب تقدير الخطر الذي يمكن أن يتسبب به خروج مثل هذه الأحداث عن السيطرة؛ وينطبق الأمر ذاته على قدرة قوات الأمن على السيطرة على الوضع. فمنذ بداية الاحتجاجات في تشرين الأول/أكتوبر، يخدم الجنود ورجال الشرطة في ظروف تشكل تحديات. فهؤلاء كغيرهم رأوا قيمة مرتباتهم المتواضعة أصلاً تنخفض ومدخراتهم تتجمد. ومن الصعب التنبؤ بكيف سيتماسكوا إذا اندلعت مظاهرات جديدة وتحولت إلى العنف.[92] مسؤول أمني لبناني قال:

> الضغوط الاقتصادية ستولد المزيد من الحراك في الشارع، ومع ما يكفي من الضغط، فإن البلد برمته يمكن أن ينهار. ولن يفضي ذلك إلى خطة أو حل، بل إلى الفوضى الاجتماعية والحرب. نحن قلقون جداً. ... إذا كبر هذا بشكل يتجاوز الحدود، فلن يكون من الممكن للجيش أن يسيطر عليه. ما يزال هذا حراكاً مدنياً سلمياً ومتحضراً. لكن لنفترض أن شخصاً ما خرج غداً وهو مسلح؟ إلى أي حد يمكن لنا أن نواجه ذلك؟[93]

[90] "Lebanese protesters turn their ire on banks", *An-Nahar*, 28 December 2019.

[91] "HRW condemns Lebanese army's brutal Tripoli demonstration crackdown, which left protester dead", *The New Arab*, 29 April 2020.

[92] دبلوماسي غربي في بيروت قال: "بعض محاورينا يقولون لنا إنهم يحضّرون لتنظيم الأمن محلياً. قد نعود إلى أيام الميليشيات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 12 كانون الأول/ديسمبر 2019.

[93] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. على النقيض من ذلك، قالت عالمة اجتماع ناشطة في الحركة الاحتجاجية: "من الممكن توقع زيادة في الجرائم الصغيرة، أو في العنف ضد المهمشين، على سبيل المثال كأن تقوم تجمعات أمن ذاتي في الأحياء بمهاجمة اللاجئين. لكن العنف المسلح الحقيقي يحتاج دائماً إلى قرار سياسي. النخبة السياسية تستخدم هذا ضدنا. لكنهم قادرون جداً على السيطرة عليه. وعند هذه النقطة لا أراهم يقاتلون بعضهم بعضاً بالأسلحة". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 12 آذار/مارس 2020.

IV. إخراج لبنان من الحفرة

سيترتب على الحكومة اللبنانية الحالية، وأي حكومة قد تأتي بعدها، إجراء إصلاحات هيكلية ومؤسساتية كبيرة لتعيد وضع النظام المالي والاقتصادي في البلاد على أساس سليم. وللنجاح في ذلك، سيترتب على مثل تلك التغييرات الهيكلية أن تضع حداً للنموذج السياسي الذي تستولي فيه زمر فاسدة تخدم مصلحتها موارد الدولة والخيرات العامة وتعيد توزيعها. لا بد للإصلاح أن يضرب المصالح الحيوية لهؤلاء والطريقة التي يحصلون فيها على قوّتهم السياسية ويعيدون إنتاجها. إن قدرة اللاعبين السياسيين الذين يديرون هذا النظام، والذين أثروا بفضله على مدى عقود، على إطلاق مثل هذا التحول والإشراف عليه، وبالتالي سحب البساط من تحت أقدامهم هم أنفسهم، أمر مشكوك فيه بدرجة كبيرة. من الصعب جداً تخيل أن يفعلوا ذلك ما لم يجد اللبنانيون الذين خرجوا إلى الشوارع منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 وسائل لممارسة ضغوط مستمرة على المؤسسات السياسية في البلاد.

آ. شروط الإنقاذ

في 7 آذار/مارس، أعلن رئيس الوزراء حسان دياب أن لبنان علّق خدمة دينه الخارجي، وخصوصاً سداد سندات اليورو بوند بقيمة 1.2 مليار دولار المستحقة بعد يومين، للمحافظة على ما تبقى من احتياطيات متضائلة من العملة الأجنبية من أجل الواردات الأساسية.[94] في 23 آذار/مارس، أعلنت وزارة المالية أنها ستعلّق دفع جميع سندات اليورو بوند المستحقة بالعملات الأجنبية، بإجمالي قدره 31 مليار دولار. في 30 نيسان/أبريل، وافقت الحكومة على خطة إصلاحية من 53 صفحة تضع خارطة طريق لإخراج البلاد من الأزمة.[95]

وطبقاً للخطة، تعتزم الحكومة التفاوض مع دائنيها لتقليص حمل الدين وتهدف إلى الحد من الإنفاق، وفي الوقت نفسه زيادة إيرادات الدولة تدريجياً لمعالجة عجز الموازنة. والهدف هو الوصول إلى فائض بمقدار 1.6% بحلول العام 2024.[96] كما تذكر الخطة خفض دعم الكهرباء والوقود، وفي النهاية إلغائه كلياً، وتقليص عدد موظفي القطاع العام – وهي إجراءات إضافية سريعة طرحها معظم المراقبين الاقتصاديين المحليين والأجانب أيضاً.[97] لا تشير الخطة إلى خصخصة أصول الدولة (مثل قطاعي الكهرباء والاتصالات)، التي يمكن أن توفر عائدات إضافية، لكن من المرجح أن يتطلب وضع أطر ناظمة معقدة.[98]

سيتطلب تقليص عجز الميزان التجاري، المجال الثاني لاستنزاف الاحتياطي من العملة الأجنبية، تقليصاً جذرياً لكمية الواردات.[99] تستند خطة الحكومة في حساباتها على تخفيض قيمة الليرة لتصل إلى 3,500 ليرة مقابل الدولار، يتبعها تخفيض تدريجي لتصل إلى 4,300 حتى عام 2024. مثل هذا التخفيض سيجعل

[94] "Lebanon set for debt default as PM suspends March bond payment", *Asharq al-Awsat,* 7 March 2020.

[95] "The Lebanese Government's Financial Recovery Plan", 30 April 2020. ووضعت الوزارات المعنية خطة بالتعاون مع بنك الاستثمار الأميركي، لازارد، الذي استعانت به الحكومة كمستشار مالي في أواخر شباط/فبراير. "Lebanon approves Lazard as financial adviser: government source", Al Arabiya, 25 February 2020؛ و"Lebanon wants debt halved, seeks billions in first peek at plans", Bloomberg, 8 April 2020.

[96] طبقاً لتقييم صندوق النقد الدولي قبل الأزمة، فإن تثبيت المالية العامة في ظل الظروف السائدة حينذاك كان سيتطلب المحافظة على فائض أساسي في الموازنة بحدود 4 إلى 5% لعدة سنوات. "Lebanon: 2019 Article IV Consultation Staff Report", IMF, 17 October 2019.

[97] "Fixing Lebanon's ruinous electricity crisis", Reuters, 29 March 2019. شركة كهرباء لبنان الحكومية توفر 21 ساعة من الكهرباء في وسط بيروت، لكن لساعات أقل بكثير في البلدات الأصغر والمناطق البعيدة. وتغطي شبكات المولدات الخاصة الفجوة؛ وفي المناطق النائية حيث يمكن لانقطاع الكهرباء أن يستمر لعدة ساعات يومياً، فإن كلفة الاشتراك الشهري الذي يحل بشكل كامل محل شبكة الكهرباء الحكومية يمكن أن تصل إلى عدة مئات من الدولارات. وتشير بعض التقديرات إلى أن 20% أو أكثر من موظفي القطاع العام تم تعيينهم عبر ترتيبات زبائنية ولا يقومون بأي عمل فعلي. "Lebanon wants to cap or cut salaries of top earners including MPs", *The National,* 10 May 2019. وقدرت الخسائر بسبب التهرب الضريبي بخمسة مليارات دولار في عام 2018، في حين أن نسبة العائدات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 17 إلى 14% بين عامي 2010 و2016. "Why Does Lebanon Need CEDRE? How Fiscal Mismanagement and Low Taxation on Wealth Necessitate International Assistance", LCPS, October 2018.

[98] LIFE, "It is Time to Save Lebanon", Middle East Institute, 25 October 2019؛ و"Lebanon's Economic Crisis: A Ten-Point Action Plan for Avoiding a Lost Decade", Carnegie Middle East Center, 6 January 2020. لمناقشة خطة الحكومة، انظر "The Government Economic Plan: A Complicated Maze of Policy Trade-offs", LCPS, May 2020.

[99] "Lebanon must kickstart its economy", *The Executive*, 6 March 2020.

السلع المستوردة أغلى بكثير في السوق المحلية، ما يعني أنه سيترتب على معظم اللبنانيين التكيف مع معايير معيشية أدنى بكثير. كما ينبغي أن تجعل العملة الأضعف الصادرات أرخص وبالتالي أكثر تنافسية، إلا أن البنية التحتية المتهالكة وصعوبة استيراد المواد الأولية اللازمة لإنتاج مواد للتصدير بسبب ندرة الدولار قد تشكل عائقاً في وجه الاستفادة من هذه الميزة، على الأقل في البداية.[100] وتدعو خطة الحكومة إلى خطوط ائتمان مخصصة لمعالجة هذه القضية، إضافة إلى رزمة من الإجراءات المعززة للنمو، مثل القروض المدعومة لتعزيز الصناعات المنتجة.

إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في إعادة إحياء النظام المالي في البلاد، والذي لا يمكن بدونه إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد. ما يقارب 70% من أصول لبنان المصرفية عبارة عن أدوات دين سيادي ودين للمصرف المركزي، مثل السندات وشهادات الإيداع. مع توقف الدولة عن السداد وإعسار المصرف المركزي، فإن العديد من الاقتصاديين اللبنانيين يعتقدون أنه حالما يتم تعديل قطع الحساب ليعكس القيمة الحقيقية لهذه "الأصول"، فإن رأسمال القطاع بأكمله سيتلاشى. ومع وجود الاقتصاد في حالة سقوط حر، من المرجح أن تعاني معظم المصارف من زيادة كبيرة في عدد القروض المتعثرة، ما سيجبرها على الحجز على الضمانات، ومعظمها عقارات.[101] ومن غير الواضح ما إذا كان من الممكن بيع هذه العقارات بأسعار تقترب من تقييمها الأصلي؛ وبالتالي فإن مبالغ كبيرة ستشطب لهذا السبب أيضاً.[102]

لإعادة إحياء القطاع، تخطط الحكومة لفرض "عملية إنقاذ" على حملة الأسهم في المصارف. سيرقى هذا الإجراء فعلياً إلى المصادرة وذلك بتخفيض قيمة الأسهم وطلب إعادة ضخ الأرباح المدفوعة منذ عام 2016، وهي السنة التي بدأ فيها مصرف لبنان عملية "الهندسة المالية". كما ستستعيد الفوائد المفرطة المدفوعة والأموال المنقولة إلى الخارج بشكل غير قانوني.[103] في حين تتعهد الخطة بحماية المودعين قدر الإمكان، يبقى من الصعب رؤية كيف يمكن إدارة الخسائر دون شطب جزء كبير من الودائع أو تجميدها لفترة طويلة من الزمن.[104] كما يعتقد بعض الاقتصاديين أن ليس جميع المصارف ستتمكن من البقاء، أو في الواقع ينبغي أن تتمكن من البقاء، بعد انتهاء الأزمة الراهنة، وأن إعادة هيكلة القطاع المصرفي لن تكون ضرورية وحسب بل مفيدة أيضاً.[105]

ب. المساعدات الخارجية

كما جاء في خطة الحكومة الإصلاحية في 30 نيسان/أبريل، فقد أطلق لبنان محادثات عن بعد مع صندوق النقد الدولي في 13 أيار/مايو للحصول على الدعم.[106] ويبدو أن الاقتصاديين والدبلوماسيين الأجانب متفقين مع تقييم الخطة بأن الصندوق بوصفه يحمل تفويضاً بأنه "مقرض الخيار الأخير" سيكون المصدر الوحيد الذي يمكن للحكومة الحصول منه على أموال جديدة، واللاعب الدولي الوحيد الذي يتمتع بالملاءة المالية الكافية لمعالجة المشكلة. كما أن كثيرين يدعمون صراحة التوقع، الذي عُبر عنها أيضاً في الخطة، بأن

---

[100] "Lebanon faces rewards, obstacles with export strategy", *The Arab Weekly*, 23 February 2020.

[101] "الديون المتعثرة تقلق المصارف خوفاً على رساميلها"، **الجمهورية**، 6 نيسان/أبريل 2020.

[102] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر تطبيق الرسائل مع اقتصادي لبناني، 14 آذار/مارس 2020. خطة الحكومة التي تم تبنيها في 30 نيسان/أبريل تقدر الخسائر الإجمالية للقطاع المصرفي بـ 156 تريليون ليرة (120 مليار دولار حسب سعر الصرف الرسمي الحالي)، مقارنة بأساس رأسمال المال البالغ 31 تريليون ليرة (20 مليار دولار).

[103] لمراجعة لمحة عن تطور أرباح المصارف، انظر "How did the banks get their profits and who paid for it?", Finance for Lebanon, 5 February 2020. في 1 أيار/مايو 2020، عبرت جمعية المصارف في لبنان عن اعتراضات شديدة على الخطة، متهمة الحكومة بجعل القطاع المصرفي كبش فداء للسياسات الفاشلة للإدارات السابقة. "Association of Banks in Lebanon: statement on the release of the government's financial recovery plan", Finance for Lebanon, 1 May 2010. في 20 أيار/مايو، نشرت الجمعية خطتها الخاصة، وحملت المسؤولية الأكبر عن الأزمة المالية للحكومات السابقة وجادلت بأنه ينبغي على الحكومة استخدام أصول الدولة لتعويض خسائر المصرف المركزي. ممثلو مجتمع الأعمال قالوا إن الخطة لم تضع رؤية مقنعة لتطوير الاقتصاد المحلي. انظر مقابلة مع الصناعي بول أبي نصر، Lebanese Policy Podcast، 18 أيار/مايو 2020.

[104] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر تطبيق الرسائل مع اقتصادي لبناني، 2 أيار/مايو 2020. تقترح خطة الحكومة أن يحول المودعون أصولهم طوعياً إلى حصص في المصارف التي تعاد هيكلتها أو حصص في "صندوق تعافي" تودع فيه الثروات التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني والتي استعادتها الدولة، أو في سندات مصرفية طويلة الأجل دون فائدة.

[105] "A Brewing Storm: An In-Depth Analysis of Lebanon's Economy", Carnegie Middle East Center, 23 December 2019. اقتصادي لبناني قال: "مقارنة بحجم اقتصاده، لا يحتاج لبنان 65 مصرفاً؛ بل يحتاج ربما خمسة أو ستة. ينبغي إعادة هيكلة القطاع المصرفي برمته، أصلاً وفروعاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 14 آذار/مارس 2020.

[106] "Lebanon launches IMF talks to rescue economy; more talks in coming days", Reuters, 13 May 2020.

اللاعبين الخارجيين الآخرين الذين يمكنهم المساهمة، بما في ذلك أولئك الذين تعهدوا بتقديم الدعم في رزمة "سدر" عام 2018، سيلتقطون إشارة صندوق النقد الدولي.[107]

ما يبقى غير واضح هو المدى الذي يمكن للمعسكر السياسي الذي يقوده حزب الله، والذي تقوم عليه الحكومة الحالية، أن يقبل بالشروط التي قد تصاحب رزمة المساعدات المالية التي قد يقدمها صندوق النقد الدولي. ممثلو الحزب أشاروا في أواخر شباط/فبراير ومطلع آذار/مارس إلى أن لديهم تحفظات قوية حول إعطاء دور محوري لصندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة.[108] لكن في 13 آذار/مارس، خفف نصر الله من لهجة الرفض، فأشار إلى أن موقف الحزب سيعتمد على نوعية الشروط المرتبطة بالمساعدة المحتملة.[109]

ظاهرياً على الأقل، فإن إحجام حزب الله عن الموافقة على تقديم طلب لصندوق النقد الدولي يستند إلى افتراضات حيال مقاربة المؤسسة، التي يخشون أن تحدث آثاراً عكسية. مسؤول رفيع في حزب الله متخصص في القضايا الاقتصادية قال:

> النخبة السياسية والمالية ستكون سعيدة بتطبيق إجراءات التقشف التي سيطلبها صندوق النقد الدولي، مثل تخفيض قيمة العملة، ورفع ضريبة القيمة المضافة وأسعار الكهرباء، وبالتالي جعل الفقراء يدفعون لحل الأزمة. ما نحتاجه فعلاً هو التحول نحو دولة تنموية يحمي ويدعم القطاعات التي يمكن للبنان أن يكون تنافسياً فيها. دون تطوير قطاعاتنا الإنتاجية، بعد خمس أو عشر سنوات سنكون في نفس الموقع الذي نحن فيه الآن، مع ديون أكبر. يمكن لهذه الأزمة أن تكون فرصة للانتقال نحو نموذج اقتصادي مختلف، وحزمة صندوق النقد الدولي لن توصلنا إلى ذلك.[110]

على النقيض من ذلك، فإن خصوم حزب الله يدّعون أن الحزب لديه مخاوف حيال التدقيق الذي يصاحب عادة برامج صندوق النقد الدولي، والذي يمكن أن يكشف ويفكك اقتصاده الموازي، وبشكل خاص فرض الضوابط الجمركية.[111] ممثلو فرنسا، التي تولت القيادة في حشد الدعم للبنان داخل الاتحاد الأوروبي، عبروا عن مخاوف أيضاً من أن تستعمل الولايات المتحدة نفوذها على قرارات صندوق النقد الدولي لفرض شروط تتعلق بحملة ممارسة "أقصى درجات الضغط" على الراعي الخارجي لحزب الله، إيران.[112]

---

[107] كما أن التعاون مع صندوق النقد الدولي يمكن أن ييسر إدارة الدين العام. أحد المتعاملين بسندات اليورو بوند اللبنانية والذي يعمل في الولايات المتحدة قال: "من المرجح أن يكون مالكو السندات أكثر تعاوناً إذا أتت عملية إعادة الهيكلة كجزء من خطة متماسكة ذات مصداقية لإصلاح الوضع المالي والاقتصادي. وذلك يعني موافقة صندوق النقد الدولي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر تطبيق الرسائل، كانون الأول/ديسمبر 2019. تستند خطة الإصلاح الحكومية إلى مساعدة أجنبية متوقعة تبلغ نحو عشرة مليارات دولار تقسم ما بين صندوق النقد الدولي وممولين خارجيين آخرين، إضافة إلى أموال "سدر" (انظر الحاشية 116). بالمقارنة، يقدر اقتصاديون لبنانيون أن برنامج الإصلاح الشامل سيتطلب ما بين 25 و30 مليار دولار، سيترتب أن يأتي نصفها من مصادر خارجية. "طاولة مستديرة حول احتمال تدخّل صندوق النقد الدولي في لبنان"، المركزاللبناني للدراسات **وجدلية**، 22 نيسان/أبريل 2020.

[108] في أواخر شباط/فبراير، رفض نائب الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، فكرة "الاستسلام لصندوق النقد الدولي"، الذي وصفه بأنه "أداة إمبريالية"، بينما قبل بإجراء مشاورات تقنية. "Hezbollah says it opposes IMF management of Lebanon crisis", *Arab News*, 25 February 2020. انظر أيضاً "Hezbollah's Suicidal Red Line", Carnegie Middle East Center, 4 March 2020. قد يكون لدى حزب الله النفوذ السياسي الكافي لمنع التعاون مع الصندوق، لكن مثل هذا التحرك سيكون مكلفاً سياسياً؛ ففي حين ما يزال الحزب يستطيع ظاهرياً أن يولّد ما يكفي من الأموال لدفع رواتب أعضائه، فإن حماية حاضنته الأوسع، بما فيها أتباع حركة أمل، تتجاوز قدراته بالتأكيد. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر تطبيق الرسائل مع محلل سياسي لبناني، 7 نيسان/أبريل 2020. كما أن الإصرار على الرفض من حيث المبدأ قد يسيء إلى علاقة الحزبين الشيعيين بأهم شريك لهما، أي التيار الوطني الحر المسيحي. ففي كانون الأول/ديسمبر، قال زعيم التيار جبران باسيل: "نحن بحاجة لإطار دولي. قد لا يكون صندوق النقد الدولي نفسه، لكن إطار مشابه لمقاربة صندوق النقد الدولي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 19 كانون الأول/ديسمبر 2019.

[109] "Hezbollah: not against aid, even from IMF, but depends on terms", Reuters, 13 March 2020.

[110] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في حزب الله، بيروت، 19 شباط/فبراير 2020. في أيلول/سبتمبر 2019، نشرت المؤسسة البحثية للحزب مقترحاً مفصلاً لمعالجة الدين العام؛ وأكدت منشورات أخرى لمدير المركز على الإمكانات المحتملة لحل "داخلي" للأزمة. "أزمة الدين العام في لبنان وحلولها"، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، أيلول/سبتمبر 2019. انظر أيضاً "الحل الداخلي ممكن"، **الأخبار**، 3 شباط/فبراير 2020.

[111] سياسي معارض قال: "يشغل حزب الله عدداً من المعابر غير الشرعية على الحدود السورية – اللبنانية، من كلا الجانبين. إذا كان لديك عمل في لبنان، فبدلاً من استلام بضاعتك عبر ميناء بيروت، يمكن أن تسلَّم إلى ميناء طرطوس السوري، وحزب الله سيحضرها إلى باب بيتك في لبنان. بالمقابل، تدفع لهم ثلث ما كان عليك أن تدفعه كرسوم جمركية في لبنان. هم يحصلون على المال نقداً وأنت تحصل على هامش ربح أكبر من منافسيك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 12 آذار/مارس 2020. انظر أيضاً "Hezbollah Has a New Strategy to Survive Lebanon's Financial Crisis", WINEP, 2 March 2020؛ و "Why is Hezbollah afraid of the IMF?", *L'Orient Le Jour,* 26 February 2020.

[112] خلال اجتماع لمسؤولين ماليين من مجموعة العشرين للاقتصادات الكبرى، قال وزير المالية الفرنسي برونو لومبير: "نعرف أن هناك علاقات بين القضيتين لكننا لا نريد أن نخلط قضية التعافي الاقتصادي في لبنان، والتي من الواضح أنها حالة طوارئ،

اللغة التي استعملها نصر الله في خطابه في 13 آذار/مارس 2020، والتي تشي بأن أي دعم أجنبي لا يمكن أن يكون على حساب سيادة لبنان، يبدو أنها تشير إلى هواجس مماثلة.[113] على العكس من ذلك، فإن مصادر دبلوماسية عديدة في بيروت تقول أن ثمة إجماعاً بين المانحين والداعمين الغربيين على أن المعيار الحاسم ينبغي أن يكون شروع الحكومة اللبنانية في إصلاحات جوهرية.[114]

للحكومات اللبنانية تاريخ من الالتزام بالإصلاحات المؤسساتية للحصول على الدعم من المانحين الدوليين ومن ثم عدم الوفاء بتلك الالتزامات. رجل أعمال واقتصادي أوروبي عمل خبيراً أكاديمياً لبلاده في مؤتمري باريس 1 (2001) وباريس 2 (2002) للمانحين قال:

> كان هدف باريس 1 تحويل نظام ما بعد الحرب، والذي كان فعلياً تجمعاً لأمراء الحرب السابقين وبعض رجال الأعمال، إلى دولة فعلية لها مؤسسات حقيقية. من باريس 2 فصاعداً، قلنا لحكومتنا إن باريس 1 لم يتحقق، لكن لم يصغ أحد لنصيحتنا. أُفهمنا بأن استقرار [لبنان] كان أكثر أهمية. وهذا النمط لم يتغير فعلياً؛ فلا زلنا نحاول تنفيذ باريس 1 اليوم، بعد 20 عاماً.[115]

في مطلع نيسان/أبريل 2018، قبل شهر واحد فقط من الانتخابات البرلمانية الأخيرة، عقد مؤتمر آخر حول لبنان في باريس، سمي "سدر".[116] هذه المرة، جعل المانحون والمستثمرون الدوليون انخراطهم مشروطاً بالإصلاح، وبرسالة واضحة مفادها أنه لن يتم إرسال أي أموال قبل أن يتم التحقق من التنفيذ.[117] لكن مرة أخرى، فإن تسعة أشهر استغرقها تشكيل الحكومة، مع ما صاحب ذلك من فراغ ومماحكات حزبية، أبطأت التقدم إلى أن بات زحفاً، دون تقدم يذكر حتى بعد أن استلمت حكومة جديدة مهامها.[118]

لوضع معايير المساءلة والحوكمة التي يطالب بها المانحون الأجانب والمؤسسات المقرضة، سيترتب على أي حكومة جديدة أن تعمل بجدية على معالجة الفساد والزبائنية، اللذان أعاقا الإصلاح المؤسساتي وجهود وضع الأنظمة وجعلا مشاريع البنية التحتية الرئيسية مكلفة بشكل مفرط أو حتى مستحيلة. يشهد على ذلك قطاع الكهرباء المعطل، والذي استنزف الأموال العامة على مدى عقود. إن الانتقال من النموذج الاقتصادي السابق المتمثل في اجتذاب الأموال من الخارج من أجل الاستهلاك الداخلي إلى اقتصاد منتج يستطيع المنافسة في أسواق التصدير، وكسب العملة الصعبة وتوفير الوظائف سيتطلب إصلاح البنية التحتية المتهالكة وأيضاً اجتثاث المحسوبية المترسخة بعمق والتي تعطل المنافسة في العديد من القطاعات.[119]

ممثلو المعارضة يجادلون بأن هذه ليست انحرافات يمكن تصحيحها بل سمات للنموذج السياسي للأحزاب التقليدية، تجعلها غير قادرة على قيادة مثل هذه العملية الانتقالية. سياسي معارض ووزير سابق قال:

> يتمثل دور هذه الأحزاب في الاستيلاء على موارد الدولة وإعادة توزيعها على أنصارها. الآن لم يعد هناك موارد لتوزيعها، بل فقط خسائر وألم، ولذلك فإن هذا النموذج انتهى. نحن الآن بحاجة للاعبين

وقضية إيران"، "Exclusive: if Lebanon needs financial aid, France will be there, finmin says", Reuters, 23 February 2020.

[113] خطاب متلفز لحسن نصر الله.

[114] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2019-آذار/مارس 2020. دبلوماسي غربي قال: "الجميع متفقون على إعطاء هذه الحكومة فرصة كي تعمل. لكن إذا فشلت لأن حزب الله يمنعها من القيام بما هو ضروري، فإن الضغوط لفرض المزيد من العقوبات ستتكثف". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 2 آذار/مارس 2020.

[115] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 10 كانون الأول/ديسمبر 2019. في باريس 1 وباريس 2، تعهد المانحون بمساعدات مالية تقدر بـ 4.7 مليار يورو. وفي مؤتمري ستوكهولم وباريس 3 اللذان عقدا في آب/أغسطس 2006 وكانون الثاني/يناير 2007، تعهد المانحون بتقديم 8.7 مليار يورو لمعالجة الأضرار الناجمة عن حرب 2006 بين حزب الله وإسرائيل. "International conference on Lebanon's reconstruction: The international community's economic aid for Lebanon", Reliefweb, 24 January 2007.

[116] "CEDRE (Conférence économique pour le développement, par les réformes et avec les entreprises) Joint Statement", Government of France, 6 April 2018. انظر أيضاً "Du sucre pour le Liban diabétique", *Synaps,* 6 April 2019. دبلوماسيون غربيون في بيروت وافقوا على أن أحد الدوافع الرئيسية للمؤتمر كان تعزيز موقف الحريري في الانتخابات القادمة. ناشط في المجتمع المدني شارك في المؤتمر قال: "الخطة الاستثمارية المقترحة من قبل الحكومة كانت عبارة عن قائمة طويلة لمشروعات لا استراتيجية متماسكة وراءها. أنا لدي مشكلة مع الأوروبيين: هناك حكومة من الواضح أنها لم تفعل المطلوب منها، وليس لديها استراتيجية، ودولة فقدت أصلاً إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وما زلتم تعدون بالمزيد من المال؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 6 آذار/مارس 2020.

[117] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حكومي أوروبي، عاصمة أوروبية، 14 كانون الثاني/يناير 2020.

[118] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين أوروبيين مشاركين في متابعة "سدر"، بيروت، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 و 14 شباط/فبراير 2020.

[119] Ishac Diwan and Jamal Ibrahim Haidar, "Do Political Connections Reduce Job Creation? Evidence from Lebanon", Economic Research Forum, October 2016.

يستطيعون الارتقاء فوق هذه المماحكات، وأن يقولوا للناس الحقيقة ويوحوا بالثقة بأن الإجراءات المؤلمة التي ينبغي اتخاذها هي من أجل الخير الأعم للجميع. أحزاب الوضع الراهن غير قادرة وظيفياً على أداء هذا الدور.[120]

من الواضح أن هذه ليست وجهة نظر الأحزاب الموجودة في السلطة، والتي ساومت بشدة لتأمين مقاعد في الحكومة الحالية تقوم من ثم بملئها بـ "مستقلين" تختارهم، والتي تظل مصرة على أنها تتمتع بالتفويض البرلماني والشعبي لقيادة العملية الانتقالية.[121] سياسي معارض آخر قال:

لو كانت الأحزاب القديمة ذكية، فإنها ستفعل بالتحديد ما نطلبه منها: أن يتراجعوا خطوة، وأن يدعوا الآخرين يصلحون الفوضى، ثم يتم إجراء انتخابات بعد عامين ربما ومن ثم يعودوا. بدلاً من ذلك، فإنهم يتمسكون بنظام ينهار على إيقاع بطئ. قد أكون لا مبالياً ومتهكماً وأقول أن هذا جيد بالنسبة لنا، كمعارضة، لأن انهياراً كاملاً قد يكون الطريقة الوحيدة التي سيجبرون فيها على التخلي عن بعض سلطتهم في النهاية. لكن كلما أستغرق الأمر وقتاً أطول، كلما كان الضرر أكبر.[122]

ج. تغيير النظام

قد يكون النظام السياسي والاقتصادي اللبناني في مرحلة ما بعد الحرب غير قابل للإنقاذ. ويبدو أن اللاعبين المحليين والدوليين يتفقون على التشخيص، وحتى على الخطوط العريضة للمعالجة المناسبة، والتي تتمثل في حزمة إنقاذ مالي تتبعها إصلاحات بنيوية تشمل حرباً لا هوادة فيها على جميع أشكال الفساد؛ وبناء مؤسسات ذات مصداقية؛ ووضع نموذج اقتصادي يسخّر الأصول التي لا يمكن إنكارها في البلاد - التنوع الثقافي، الطاقة الإبداعية والسعي إلى التعليم وريادة الأعمال – في اقتصاد منتج يحافظ على الشباب في وظائف ذات دخول جيدة بدلاً من تشجيعهم على الهجرة.[123] إلا أن اللاعبين الرئيسيين في لبنان يختلفون بحدة حول من ينبغي أن يقود العملية الانتقالية ويظلون منقسمين بسبب انعدام الثقة العميق في نوايا بعضهم بعضاً. وقد يكون الأمر الأكثر أهمية هو أن لهم جميعاً مصالح كبيرة في النظام الراهن.

الحركة الاحتجاجية، من جهتها، تبدو منقسمة إلى تيارات مختلفة. يعبر البعض عن العداء للسياسة بحد ذاتها، أو يحجمون عن الدخول إلى ملعب يشعرون بأنه يميل بوضوح لغير صالحهم.[124] آخرون مستعدون لدخول الحياة السياسية الرسمية؛ ومن بينهم عدد يخططون فعلياً للمشاركة في الانتخابات القادمة. عضو في مجموعة من النشطاء لعبت دوراً محورياً في تنظيم الاحتجاجات قال:

سمينا مرشحين في الانتخابات الأخيرة، ووصل أحدهم إلى مرحلة قريبة جداً من الحصول على مقعد، دون أموال لحملته الانتخابية ودون حملة دعائية، من خلال التطوع والتشبيك على وسائط التواصل الاجتماعي. لقد ضاعفت الاحتجاجات قاعدة دعمنا إلى درجة أنه بات بوسعنا جمع مبالغ كبيرة من المال من خلال التمويل الجماعي. سندخل مجلس النواب، وعندما يصبح المرء في البرلمان، يصبح لديه منصة، ولا يعود بإمكان وسائل الإعلام تجاهلك، وتبني على ذلك.[125]

---

[120] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 13 كانون الأول/ديسمبر 2019. فيما يتعلق بالفساد والزبائنية، انظر Melanie Cammett and Sukriti Issar, "Bricks and Mortar Clientelism: Sectarianism and the Logics of Welfare Allocation in Lebanon", *World Politics*, vol. 62, no. 3 (July 2010), pp. 381-421; Nisreen Salti and Jad Chaaban, "The Political Economy of Attracting Public Funds: The Case of Lebanon", Economic Research Forum, 2010؛ و Bassel F. Salloukh, "Taif and the Lebanese State: The Political Economy of a Very Sectarian Public Sector", *Nationalism and Ethnic Politics,* vol. 25, no. 1 (2019), pp. 43-60.

[121] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثلين كبار في حركة أمل والتيار الوطني الحر وحزب الله، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2019 – شباط/فبراير 2020.

[122] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 19 كانون الأول/ديسمبر 2019.

[123] السياسي المعارض ذكر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أن شركة ابن عمه لاستيراد المطابخ الأوروبية كانت تصارع بسبب الضوابط على رأس المال (انظر الحاشية 74) قال في آذار/مارس: "وسع عمليات التصنيع المحلية لديه لأن انخفاض قيمة العملة جعل المنتجات المستوردة أغلى مما يمكن لعملائه أن يتحملوه. والآن ينشئ شركة في ساحل العاج لتأسيس خط إنتاج مماثل لخط الإنتاج الذي أنشأه محلياً وتسويق منتجاته في غرب أفريقيا. حتى إنه عثر على زبائن لتصميماته في الولايات المتحدة، لأنه يعمل على الأسلوب الأوروبي وبجزء ضئيل من التكلفة الأوروبية. هناك الكثير مما تستطيع أن تفعله هنا، خصوصاً بمساعدة المغتربين، إذا تمكنا فقط من إصلاح بنيتنا التحتية وخرجنا من حالة عدم الاستقرار السياسي الدائمة، والتهديد الدائم بنشوب حرب كبرى مع إسرائيل في أي لحظة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 12 آذار/مارس 2020.

[124] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو بارز في مجموعة من النشطاء السياسيين، بيروت، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[125] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 18 شباط/فبراير 2020.

سياسي معارض ينتمي إلى حزب يعتبر نفسه جزءاً من الحركة الاحتجاجية تبنى منظوراً متفائلاً أيضاً لاحتمالات التغيير من خلال الحياة السياسية الرسمية قائلاً:

> نحن بحاجة لانتخابات جديدة، ونحتاجها بسرعة قبل أن يتبدد زخم المظاهرات. إذا أجريت الانتخابات هذه السنة، أتوقع أن نحو 20 عضو مجلس نواب سيمثلون هذه القوى الجديدة – بين أحزاب سياسية تغيرت مثلنا والمبادرات الجديدة التي تتشكل الآن. إذا استطعنا العمل معاً، سنكون أكبر كتلة في البرلمان. نستطيع أن نوازن بين الكتلتين التقليديتين، أو حتى نصبح 'صانعي الملوك'. أو يمكن أن تتحالف جميع الأحزاب القديمة ضدنا، كما تفعل عندما تواجه التحدي من القادمين الجدد، عندها نهاجمهم على جميع إخفاقاتهم. في كلتا الحالتين، في الانتخابات التي تلي ذلك، سترى تغييراً حقيقياً في ميزان القوى. ومن ثم يمكن أن يصبح بالإمكان تَشكُّل أغلبية من القوى المؤيدة للإصلاح.[126]

ممثلون مخضرمون للمجتمع المدني يذكرون حصول تغيير في سعة وكثافة مشاركة المواطنين في الميدان العام. ناشط مخضرم ومرشح سابق للبرلمان قال في تشرين الثاني/نوفمبر:

> لقد شاركت وسطياً في اجتماعين عامين يومياً على مدى الشهر الماضي، غالباً في مناطق من البلاد لم يحدث فيها مثل هذا الأمر من قبل. إن التعطش للمعلومات والدافع للمشاركة طاغيان. لقد قمت بهذا النوع من النشاط على مدى الأعوام العشرين الماضية، لكن ما يجري الآن هو على نطاق مختلف تماماً.[127]

مع ذلك، سيكون من الخطأ الافتراض أن نخبة سياسية ناشئة جديدة يمكن بسهولة أو دون مشاكل أن تحل محل النخبة الحالية. مع استمرار انخفاض قيمة العملة في ابتلاع رواتب القطاع العام، فإن مؤسسات الدولة قد تترنح. قوات الأمن بشكل خاص قد تشعر بإغراء القيام بأعمال إضافية لصالح من يدفع – الأحزاب السياسية، الأثرياء و/أو المجتمعات المحلية التي تسعى إلى تنظيم أمنها محلياً. كما أن الأزمة المالية والاقتصادية قد تقلص تدفق الموارد التي تحافظ على الزبائنية بشكل كبير وتدمر سبل عيش الناس؛ وبدلاً من تقويض شرعية اللاعبين السياسيين المسؤولين عن الأزمة، فإن ندرة الموارد تلك قد تسمح لأولئك الذين يسيطرون على القليل الذي تبقى بتعزيز نفوذهم وسلطتهم على مكونات رئيسية. عالم سياسة لبناني قال:

> المفارقة المريرة قد تكون في أن نهب الدولة إلى درجة تفككها قد يجعل الأحزاب السياسية المسؤولة عن هذه الكارثة قادرة على إعادة خلق قوتها. عندما تنهار الدولة، سيكونون الوحيدين الذين يملكون المال والهيكليات التنظيمية للسيطرة على مناطقهم، وسيشكلون البوابة الوحيدة لما تبقى من الموارد العامة.[128]

إلا أن هذا التفكك التدريجي للمؤسسات العامة يهدد أيضاً بخلق عدم استقرار مديد تقطعه انفجارات عنيفة أحياناً. عناصر قوات الأمن الذين ستنخفض رواتبهم وسيعملون على مساحات أكبر من أن يستطيعوا تغطيتها من المرجح أن يندمجوا تدريجياً مع مقدمي الأمن المحليين الذين يعرضون عليهم أجوراً إضافية ومن المرجح أن يتنافسوا مع بعضهم بعضاً للسيطرة على الموارد والضرائب المحلية. وقد يلجأ الزعماء السياسيون التقليديون إلى عمليات التجييش والتخويف الطائفي كبديل للخدمات التي لم يعد بإمكانهم تقديمها. ومع انتشار الفقر إلى أجزاء أوسع من المجتمع، يمكن أن تندلع اضطرابات جديدة قد لا تكون قوات الأمن قادرة على السيطرة عليها بوسائل غير عنيفة.[129]

وللحصول على أموال جديدة ضرورية لتحاشي مثل هذه السيناريوهات، فإن لبنان بحاجة للانطلاق على نحو عاجل في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، التي يعتمد عليها الحصول على الدعم من مصادر أخرى. إن حقيقة أن الحكومة الحالية المدعومة من حزب الله بدأت المفاوضات في 13 أيار/مايو توحي بأن

---

[126] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 12 آذار/مارس 2020.

[127] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

[128] مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 15 كانون الثاني/يناير 2020.

[129] رغم الحجر الصحي بسبب جائحة كوفيد–19، وجزئياً رداً على الصعوبات الاقتصادية التي فرضها الحجر، استونفت الاحتجاجات مرة أخرى في نهاية نيسان/أبريل. "'Coronavirus the least of our worries': Lebanese defy lockdown for second wave of protests", *The New Arab,* 29 April 2020. يتوقع بعض النشطاء ظهور مستويات أكبر من العنف، مع شعور المتظاهرين باليأس من الوسائل غير العنيفة ومحاولة الأحزاب التقليدية إعادة فرض سيطرتها. انظر تغريدة للباحث نديم القاق، NadimElkak@، 26 نيسان/أبريل 2020. بين 25 و27 نيسان/أبريل، هاجم المتظاهرون المصارف في صيدا، وصور وطرابلس، وتحولت المظاهرات في طرابلس إلى العنف، وتسببت في مقتل أحد المشاركين. "One dead, dozens injured in Lebanon riots with banks smashed", Al Jazeera, 28 April 2020.

الحزب مستعد لمراجعة تحفظاته السابقة.[130] وينبغي عليه الآن أن يحاول دمج أولوياته الاقتصادية مع موقف الحكومة في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وأن يحضّر نفسه للتسوية. في غياب مثل تلك المساعدة، من شبه المؤكد أن لبنان سيواجه ركوداً حاداً سيلحق الضرر بحاضنة حزب الله بنفس القدر الذي سيلحقه بالآخرين.[131] من المهم أيضاً أن المعنيين اللبنانيين الآخرين، خصوصاً الحكومة، والقطاع المصرفي الخاص والمصرف المركزي، سيترتب عليهم السعي إلى الوصول إلى موقف موحد في مفاوضاتهم مع الصندوق.[132]

في هذه الأثناء، وإلى أن يصبح الدعم الدولي الأكثر جوهرية متوفراً، قد يترتب على المانحين الخارجيين زيادة المساعدات الإنسانية لمساعدة أولئك اللبنانيين الذين كانوا أكبر المتضررين من الأزمة.[133] وبالتحرك قدماً، يمكن للمانحين أن يجعلوا الدعم المستقبلي الأكثر أهمية مشروطاً باتخاذ خطوات لتعزيز المساءلة، بما في ذلك مستوى الشفافية الذي يسمح بالتدقيق العلني، على سبيل المثال من خلال تعزيز سلطة هيئات المساءلة وقدرة الجهاز القضائي على الملاحقة القضائية للفساد.[134] إن تطبيق هذه المبادئ مع دعم المشاريع المهمة – مثل إصلاح قطاع الكهرباء المتداعي – الذي يُزعم أنه عُلِّق سابقاً بسبب المصالح المتعارضة للسياسيين، يمكن أن يجعل من الممكن إبراز أمثلة على المجالات التي تغيرت فيها القواعد.[135]

كما قد يكون هناك مجال لتشكيل أحزاب سياسية جديدة إضافة إلى المجتمع المدني ومنظمات المناصرة، قد يساعد دمجها في الميدان السياسي على تعزيز الشرعية. خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة، أظهرت التجمعات في سائر أنحاء البلاد رغبة ملحة في المشاركة الشعبية النشطة غير مسبوقة في فترة ما بعد الحرب، إضافة إلى إدانات غير مسبوقة أيضاً للأحزاب السياسية، وتعبيرات عن التضامن العابر للطوائف بشكل يتجاوز الأوساط الليبرالية وإدانات لطائفية الزعماء، بما في ذلك من بعض حواضنهم المفترضة. بالنسبة لبعض الأحزاب الأقدم، والتي يقود عدد منها زعماء من حقبة الحرب الأهلية، فإن مثل هذا التحول في المشاعر الشعبية من شأنه أن يسرّع أو يطلق إصلاحات داخلية.[136] بالمقابل، فإن الأحزاب التي يتم إصلاحها والقوى السياسية الجديدة الناشئة من هذه الحركة الاحتجاجية وسابقاتها قد تترجم في النهاية إلى وجود برلماني قوي، يساعد على تغيير ديناميكية الحياة السياسية اللبنانية وتحسين الآفاق بالنسبة للمساءلة والمشاركة الشعبية الأوسع.

---

[130] "Lebanon launches IMF talks to rescue economy; more talks in coming days", op. cit.، مرجع سابق.

[131] المتعامل بسندات اليورو بوند المقيم في الولايات المتحدة قال: "ما يصفه الاقتصادي من حزب الله بأنه خطته المثالية هي تماماً ما سيسعى إليه صندوق النقد الدولي. إنه يصفهما بأنهما قطبان متعاكسان، لكنه مخطئ في ذلك. إن صندوق النقد الدولي يفهم أصلاً أنه ينبغي بناء صناعات تصديرية واحتضانها في البداية من أجل بناء اقتصاد لا يتكون فقط من المصارف والعقارات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات عبر تطبيق الرسائل، 22 نيسان/أبريل 2020. لمراجعة مناقشة لخيارات لبنان في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، انظر Amer Bisat, Marcel Cassard and Ishac Diwan, "A Grave Crisis, With No Silver Bullet", Carnegie Middle East Center, 11 May 2020.

[132] خلال المحادثات الأولية التي أجريت في منتصف أيار/مايو، ذكر أن وفدي الحكومة والمصرف المركزي اتخذا موقفين متعارضين. "Split over rescue plan clouds new round of IMF talks", *The Daily Star*, 17 May 2020.

[133] دبلوماسي غربي قال: "المانحون الأوروبيون لن يتركوا لبنان وحده في هذا. إن الدعم الذي نقدمه للاجئين السوريين يأتي على شكل 50-50، وبالتالي فإن نصفه يذهب إلى المحتاجين اللبنانيين. سنعدل برامجنا مع ظهور الحاجة إلى ذلك، على شكل مساعدات غذائية لكن ربما على شكل مساعدات نقدية للسكان الأكثر فقراً". كما يتوقع الاتحاد الأوروبي تخصيص أموال جديدة لترتيبات تجارية قائمة، طبقاً للبيان الختامي لمجموعة الدعم الدولية للبنان في كانون الأول/ديسمبر 2019، بشكل أساسي لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستمرار في استيراد المواد الأولية التي تحتاجها للاستمرار في عملها. مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 18 أيار/مايو 2020. يخطط البنك الدولي لتأسيس شبكة أمان اجتماعي في حالات الطوارئ للمساعدة في تخفيف أثر الأزمة. تواصل بالبريد الإلكتروني أجرته مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع في البنك الدولي، 19 أيار/مايو 2020.

[134] منذ بداية الأزمة، نصح النشطاء السياسيون وممثلو المجتمع المدني بعدم قيام اللاعبين الخارجيين بإنقاذ النظام اللبناني دون جعل ذلك مشروطاً بالإصلاح. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، كانون الأول/ديسمبر – آذار/مارس 2020. وقالت أحداهم: "لا يمكن للدعم المقدم من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية إلا أن يذهب إلى مؤسسات الدولة، بحيث تستولي عليه النخب السياسية وتوزعه على زبائنها. وسينتهي الأمر بكم تغذون وحش الزبائنية الذي ينبغي علينا قتله، ولا تستطيعون ضمان وصول الدعم إلى الأشخاص الذين هم بأمس الحاجة إليه فعلاً". مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات، 12 آذار/مارس 2020. لدى لبنان حالياً أربع منظمات رقابية خارجية مكلفة بالإشراف على الجهاز البيروقراطي هي مجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي، وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي العام. "Lebanese Bureaucracy", in Ali Farazmand, *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy and Governance* (Berlin, 2019).

[135] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين غربيين، بيروت، شباط/فبراير وآذار/مارس 2020. قال أحدهم: "إن إصلاح قطاع الكهرباء سيوفر المال ويعود بفوائد ملموسة على المواطنين والاقتصاد على حد سواء. لكنه أيضاً قطاع تتضح فيه جميع القضايا بشكل صارخ: الهدر، والفساد، والزبائنية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، 9 آذار/مارس 2020.

[136] نبيه بري زعيم حركة أمل، وميشال عون زعيم التيار الوطني الحر، وسمير جعجع زعيم القوات اللبنانية ووليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي كانوا جميعاً مشاركين رئيسيين في الحرب الأهلية.

وسط هذه الاضطرابات، سيكون من الخطأ أن يستخدم اللاعبون الخارجيون المسرح اللبناني لأغراضهم الخاصة غير ذات الصلة بالشأن اللبناني، مثل محاولة الضغط على إيران بعزل حليفها اللبناني حزب الله. صحيح أن أعداد كبيرة من الشيعة شاركوا في المظاهرات الأولى ضد الحكومة التي كان حزب الله مكوناً بارزاً فيها وانتقدوا أداء الحزب (رغم أنهم وجهوا قدراً أكبر من اللوم لحركة أمل). لكن ليس هناك أدلة لإثبات الفكرة، خصوصاً التي روجت لها الإدارة الأميركية، بأن الحركات الاحتجاجية في العراق ولبنان كانت ترقى إلى "تمرد" ضد النفوذ الطاغي لطهران.[137] إذا كانت قد فعلت شيئاً، فإنها أحدثت أثراً عكسياً، حيث إنها ساعدت الحزب على ترسيخ نفوذه في أوساط شيعة لبنان. وبشكل أوسع فإن تحالفات حزب الله الخارجية وترسانته غير الخاضعة لسيطرة الدولة بدتا على أنهما قضيتان ثانويتان بالنسبة للمتظاهرين. وفي حين أن بعض النشطاء وسياسيي المعارضة أكدوا على أن الإصلاح سيفشل دون معالجة هذه المسائل، فإن أياً منهم لم يذكرها بوصفها دافعاً للاحتجاج أو على أنها أولويات. على العكس من ذلك، فإن عدداً منهم قالوا صراحة إن فتح هذه النقاشات الآن سيحدث أثراً عكسياً.[138]

[137] "Pompeo says Iraqis and Lebanese have the right to get rid of Iran's 'meddling'", Radio Farda, Hanin Ghaddar, "The Shia vs. the 'Shia Crescent'", WINEP, 3 March 2020; Dennis Ross ؛op. cit. and Dana Stroul, "The United States can offer the people of Lebanon and Iraq something Tehran can't", *Foreign Policy*, 24 December 2019.

[138] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - آذار/مارس 2020. وفي استطلاع للرأي أجراه المعهد الديمقراطي الوطني قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2018، اعتبر أقل من 2% ممن شملهم الاستطلاع "وجود السلاح خارج سيطرة الدولة" من بين القضايا الوطنية الأكثر أهمية. "Lebanon Poll Results", NDI, January 2018.

V. الخلاصة

لقد دخل لبنان نفقاً مظلماً قد يتعمق ويشمل عدداً من الجولات. في النهاية، فإن أزمة النموذج السياسي لمرحلة ما بعد الحرب والرغبة التي أعيدت إثارتها للانخراط في الشأن العام يمكن أن تساعد على إبعاد النقاشات عن المماحكات على الحصص في برامج زبائنية. بالطبع، ما يزال هناك ما يغذي النقاش: حول ما إذا كان ينبغي على لبنان أن يتمسك باقتصاد السوق الحر أو أن يتبنى أوجهاً من دولة تنموية، وحول كيفية إلغاء التمثيل الطائفي في السياسة (كما ينص دستور 1990) وبأي إيقاع ، وحول ما إذا كان ينبغي على لبنان أن يصطف إلى جانب طرف من الأطراف في الصراعات الإقليمية (وإلى جانب أي طرف).

هذه أسئلة مهمة تستحق النقاش. لكن ما لا ينبغي أن يكون موضوعاً للخلاف هي الحاجة لإصلاح نظام دمر المالية العامة وأثار غضب جزء كبير من السكان هي. ثمة فرصة مواتية ليتبنى لبنان نماذج جديدة من التمثيل والمشاركة السياسيين بشكل يقلص هيمنة الانقسامات الطائفية والسياسية الضيقة التي سادت على مدى العقود الثلاثة الماضية، والتي حولت لبنان بشكل متكرر إلى مصدر وساحة للصراعات الإقليمية في آن واحد.

بيروت/بروكسل، 8 حزيران/يونيو 2020

الملحق آ: خريطة لبنان

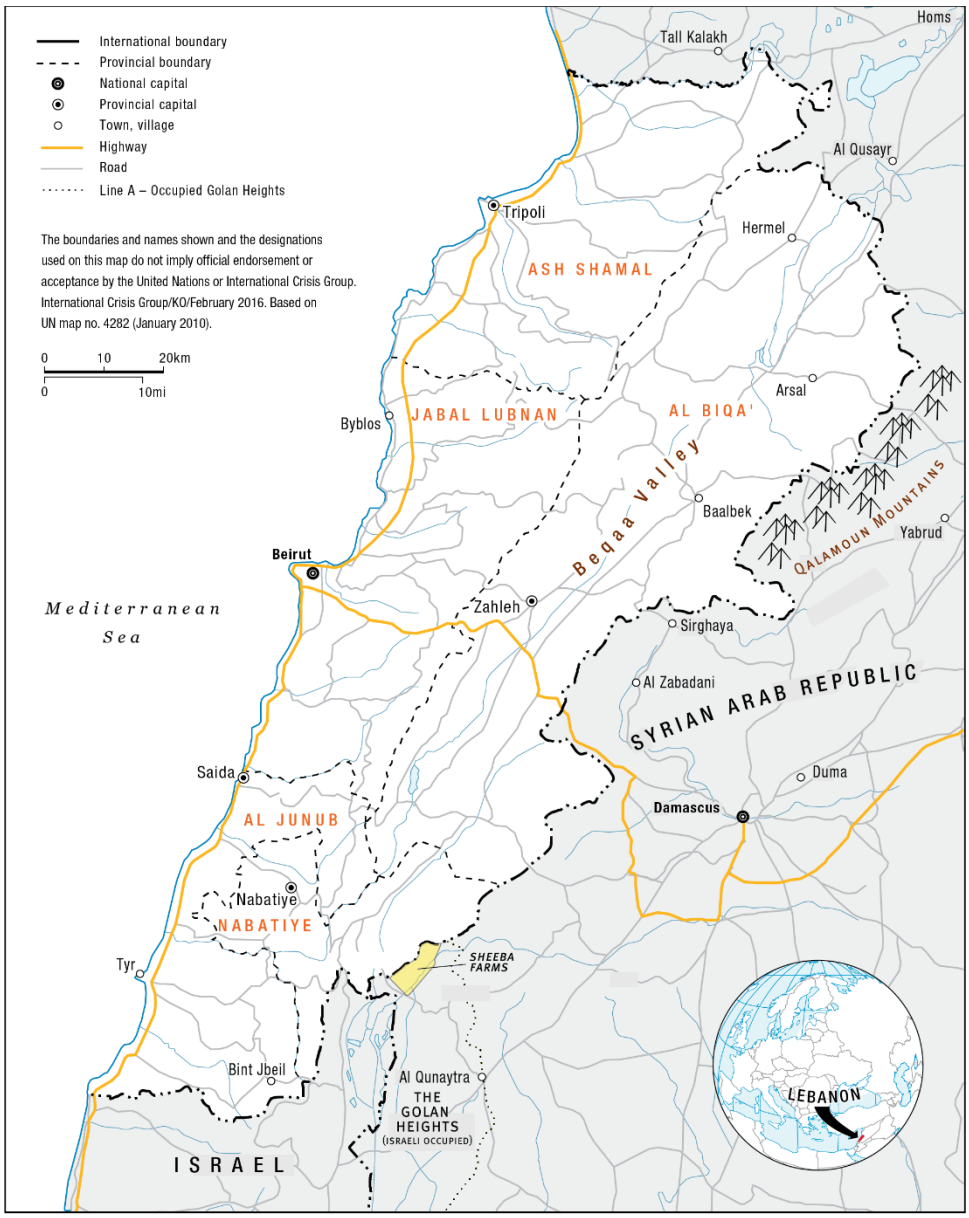

الملحق ب: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقاربة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسووتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت:www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يتشارك رئاسة مجموعة الأزمات الرئيس والمدير العام التنفيذي لمجموعة فيوري ومؤسس مؤسسة رادكليف، فرانك غيوسترا، والنائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد (مارك) مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا والخليج. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-الفلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي الدولي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، وأديس أبابا، والبحرين، وباكو، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، وكابول، وكييف، ومانيلا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، وسيؤول، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمتبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، دائرة الشؤون الدولية الكندية، وزارة الخارجية الآيسلندية، وزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية، وزارة خارجية إمارة ليختنشتاين، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في لوكسمبورغ، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، والبنك الدولي.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة غلوبال تشالنجز، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماكآرثر، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر.

حزيران/يونيو 2020

الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2017

Special Reports and Briefings

Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid, Special Report N°3, 22 March 2017.

Council of Despair? The Fragmentation of UN Diplomacy, Special Briefing N°1, 30 April 2019.

Seven Opportunities for the UN in 2019-2020, Special Briefing N°2, 12 September 2019.

Seven Priorities for the New EU High Representative, Special Briefing N°3, 12 December 2019.

COVID-19 and Conflict: Seven Trends to Watch, Special Briefing N°4, 24 March 2020 (also available in French and Spanish).

Israel/Palestine

Israel, Hizbollah and Iran: Preventing Another War in Syria, Middle East Report N°182, 8 February 2018 (also available in Arabic).

Averting War in Gaza, Middle East Briefing N°60, 20 July 2018 (also available in Arabic).

Rebuilding the Gaza Ceasefire, Middle East Report N°191, 16 November 2018 (also available in Arabic).

Defusing the Crisis at Jerusalem's Gate of Mercy, Middle East Briefing N°67, 3 April 2019 (also available in Arabic).

Reversing Israel's Deepening Annexation of Occupied East Jerusalem, Middle East Report N°202, 12 June 2019.

The Gaza Strip and COVID-19: Preparing for the Worst, Middle East Briefing N°75, 1 April 2020 (also available in Arabic).

Iraq/Syria/Lebanon

Hizbollah's Syria Conundrum, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

The PKK's Fateful Choice in Northern Syria, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

Averting Disaster in Syria's Idlib Province, Middle East Briefing N°56, 9 February 2018 (also available in Arabic).

Winning the Post-ISIS Battle for Iraq in Sinjar, Middle East Report N°183, 20 February 2018 (also available in Arabic).

Saudi Arabia: Back to Baghdad, Middle East Report N°186, 22 May 2018 (also available in Arabic).

Keeping the Calm in Southern Syria, Middle East Report N°187, 21 June 2018 (also available in Arabic).

Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State, Middle East Report N°188, 30 July 2018 (also available in Arabic).

How to Cope with Iraq's Summer Brushfire, Middle East Briefing N°61, 31 July 2018.

Saving Idlib from Destruction, Middle East Briefing N°63, 3 September 2018 (also available in Arabic).

Prospects for a Deal to Stabilise Syria's North East, Middle East Report N°190, 5 September 2018 (also available in Arabic).

Reviving UN Mediation on Iraq's Disputed Internal Boundaries, Middle East Report N°194, 14 December 2018 (also available in Arabic).

Avoiding a Free-for-all in Syria's North East, Middle East Briefing N°66, 21 December 2018 (also available in Arabic).

Lessons from the Syrian State's Return to the South, Middle East Report N°196, 25 February 2019.

The Best of Bad Options for Syria's Idlib, Middle East Report N°197, 14 March 2019 (also available in Arabic).

After Iraqi Kurdistan's Thwarted Independence Bid, Middle East Report N°199, 27 March 2019 (also available in Arabic and Kurdish).

Squaring the Circles in Syria's North East, Middle East Report N°204, 31 July 2019 (also available in Arabic).

Iraq: Evading the Gathering Storm, Middle East Briefing N°70, 29 August 2019 (also available in Arabic).

Averting an ISIS Resurgence in Iraq and Syria, Middle East Report N°207, 11 October 2019 (also available in Arabic).

Women and Children First: Repatriating the Westerners Affiliated with ISIS, Middle East Report N°208, 18 November 2019.

Ways out of Europe's Syria Reconstruction Conundrum, Middle East Report N°209, 25 November 2019 (also available in Arabic and Russian).

Steadying the New Status Quo in Syria's North East, Middle East Briefing N°72, 27 November 2019 (also available in Arabic).

Easing Syrian Refugees' Plight in Lebanon, Middle East Report N°211, 13 February 2020 (also available in Arabic).

North Africa

Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

How Libya's Fezzan Became Europe's New Border, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

Stemming Tunisia's Authoritarian Drift, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French and Arabic).

Libya's Unhealthy Focus on Personalities, Middle East and North Africa Briefing N°57, 8 May 2018.

Making the Best of France's Libya Summit, Middle East and North Africa Briefing N°58, 28 May 2018 (also available in French).

Restoring Public Confidence in Tunisia's Political System, Middle East and North Africa Briefing N°62, 2 August 2018 (also available in French and Arabic).

After the Showdown in Libya's Oil Crescent, Middle East and North Africa Report N°189, 9 August 2018 (also available in Arabic).

Breaking Algeria's Economic Paralysis, Middle East and North Africa Report N°192, 19 November 2018 (also available in Arabic and French).

Decentralisation in Tunisia: Consolidating Democracy without Weakening the State, Middle East and North Africa Report N°198, 26 March 2019 (only available in French).

Addressing the Rise of Libya's Madkhali-Salafis, Middle East and North Africa Report N°200, 25 April 2019 (also available in Arabic).

Post-Bouteflika Algeria: Growing Protests, Signs of Repression, Middle East and North Africa Briefing N°68, 26 April 2019 (also available in French and Arabic).

Of Tanks and Banks: Stopping a Dangerous Escalation in Libya, Middle East and North Africa Report N°201, 20 May 2019.

Stopping the War for Tripoli, Middle East and North Africa Briefing N°69, 23 May 2019 (also available in Arabic).

Avoiding a Populist Surge in Tunisia, Middle East and North Africa Briefing N°73, 4 March 2020 (also available in French).

Iran/Yemen/Gulf

Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Two: A Status Report, Middle East Report N°181, 16 January 2018 (also available in Arabic and Farsi).

Iran's Priorities in a Turbulent Middle East, Middle East Report N°184, 13 April 2018 (also available in Arabic).

How Europe Can Save the Iran Nuclear Deal,
Middle East Report N°185, 2 May 2018 (also available in Persian and Arabic).

Yemen: Averting a Destructive Battle for Hodeida, Middle East Briefing N°59, 11 June 2018.

The Illogic of the U.S. Sanctions Snapback on Iran, Middle East Briefing N°64, 2 November 2018 (also available in Arabic).

The United Arab Emirates in the Horn of Africa, Middle East Briefing N°65, 6 November 2018 (also available in Arabic).

How to Halt Yemen's Slide into Famine, Middle East Report N°193, 21 November 2018 (also available in Arabic).

On Thin Ice: The Iran Nuclear Deal at Three, Middle East Report N°195, 16 January 2019 (also available in Farsi and Arabic).

Saving the Stockholm Agreement and Averting a Regional Conflagration in Yemen, Middle East Report N°203, 18 July 2019 (also available in Arabic).

Averting the Middle East's 1914 Moment, Middle East Report N°205, 1 August 2019 (also available in Farsi and Arabic).

After Aden: Navigating Yemen's New Political Landscape, Middle East Briefing N°71, 30 August 2019 (also available in Arabic).

Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact, Middle East Report N°206, 19 September 2019 (also available in Arabic).

The Iran Nuclear Deal at Four: A Requiem? Crisis Group Middle East Report N°210, 16 January 2020 (also available in Arabic and Farsi).

Preventing a Deadly Showdown in Northern Yemen, Middle East Briefing N°74, 17 March 2020 (also available in Arabic).

Flattening the Curve of U.S.-Iran Tensions, Middle East Briefing N°76, 2 April 2020.

The Urgent Need for a U.S.-Iran Hotline, Middle East Briefing N°77, 23 April 2020 (also available in Farsi).

The Middle East between Collective Security and Collective Breakdown, Middle East Report N°212, 27 April 2020 (also available in Arabic).

الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

PRESIDENT & CEO

Robert Malley
Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

CO-CHAIRS

Lord (Mark) Malloch-Brown
Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme

Frank Giustra
President & CEO, Fiore Group; Founder, Radcliffe Foundation

OTHER TRUSTEES

Fola Adeola
Founder and Chairman, FATE Foundation

Hushang Ansary
Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

Gérard Araud
Former Ambassador of France to the U.S.

Carl Bildt
Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

Emma Bonino
Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

Cheryl Carolus
Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

Maria Livanos Cattaui
Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

Ahmed Charai
Chairman and CEO of Global Media Holding and publisher of the Moroccan weekly *L'Observateur*

Nathalie Delapalme
Executive Director and Board Member at the Mo Ibrahim Foundation

Hailemariam Desalegn Boshe
Former Prime Minister of Ethiopia

Alexander Downer
Former Australian Foreign Minister and High Commissioner to the United Kingdom

Sigmar Gabriel
Former Minister of Foreign Affairs and Vice Chancellor of Germany

Hu Shuli
Editor-in-Chief of Caixin Media; Professor at Sun Yat-sen University

Mo Ibrahim
Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

Wadah Khanfar
Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

Nasser al-Kidwa
Chairman of the Yasser Arafat Foundation; Former UN Deputy Mediator on Syria

Bert Koenders
Former Dutch Minister of Foreign Affairs and Under-Secretary-General of the United Nations

Andrey Kortunov
Director General of the Russian International Affairs Council

Ivan Krastev
Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

Tzipi Livni
Former Foreign Minister and Vice Prime Minister of Israel

Helge Lund
Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

Susana Malcorra
Former Foreign Minister of Argentina

William H. McRaven
Retired U.S. Navy Admiral who served as 9th Commander of the U.S. Special Operations Command

Shivshankar Menon
Former Foreign Secretary of India; former National Security Adviser

Naz Modirzadeh
Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

Federica Mogherini
Former High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy

Saad Mohseni
Chairman and CEO of MOBY Group

Marty Natalegawa
Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

Ayo Obe
Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

Meghan O'Sullivan
Former U.S. Deputy National Security Adviser on Iraq and Afghanistan

Thomas R. Pickering
Former U.S. Under-Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

Ahmed Rashid
Author and Foreign Policy Journalist, Pakistan

Ghassan Salamé
Former UN Secretary-General's Special Representative and Head of the UN Support Mission in Libya; Former Minister of Culture of Lebanon; Founding Dean of the Paris School of International Affairs, Sciences Po

University
Juan Manuel Santos Calderón
Former President of Colombia; Nobel Peace Prize Laureate 2016

Wendy Sherman
Former U.S. Under Secretary of State for Political Affairs and Lead Negotiator for the Iran Nuclear Deal

Ellen Johnson Sirleaf
Former President of Liberia

Alexander Soros
Deputy Chair of the Global Board, Open Society Foundations

George Soros
Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

Jonas Gahr Støre
Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

Jake Sullivan
Former Director of Policy Planning at the U.S. Department of State, Deputy Assistant to President Obama, and National Security Advisor to Vice President Biden

Lawrence H. Summers
Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

Helle Thorning-Schmidt
CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

Wang Jisi
Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

PRESIDENT'S COUNCIL

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE

BP
Eni
Shearman & Sterling LLP
White & Case LLP

INDIVIDUAL

(2) Anonymous
David Brown & Erika Franke
The Edelman Family Foundation
Stephen Robert
Alexander Soros
Ian R. Taylor

INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE

(1) Anonymous
APCO Worldwide Inc.
Chevron
Edelman UK & Ireland
Equinor
M&C Saatchi World Services
Ninety One
Shell
Tullow Oil plc
Warburg Pincus

INDIVIDUAL

(3) Anonymous
Mark Bergman
Stanley Bergman & Edward Bergman
Herman De Bode
Ryan Dunfield
Tanaz Eshaghian
Seth & Jane Ginns
Ronald Glickman
Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
Geoffrey Hsu
David Jannetti
Faisel Khan
Cleopatra Kitti
Samantha Lasry
Lise Strickler & Mark Gallogly Charitable Fund
The Nommontu Foundation
Brian Paes-Braga
Kerry Propper
Duco Sickinghe
Nina K. Solarz
Raffi Vartanian

AMBASSADOR COUNCIL

Rising leaders from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

Christina Bache
Alieu Bah
Amy Benziger
James Blake
Thomas Cunningham
Matthew Devlin
Sabrina Edelman
Sabina Frizell
Andrei Goldis
Sarah Covill
Lynda Hammes
Joe Hill
Lauren Hurst
Reid Jacoby
Arohi Jain
Tina Kaiser
Jennifer Kanyamibwa
Gillian Lawie
David Litwak
Christopher Louney
Madison Malloch-Brown
Megan McGill
Hamesh Mehta
Clara Morain Nabity
Gillian Morris
Katera Mujadidi
Duncan Pickard
Lorenzo Piras
Betsy (Colleen) Popken
Sofie Roehrig
Perfecto Sanchez
Rahul Sen Sharma
Chloe Squires
Leeanne Su
Sienna Tompkins
AJ Twombly
Theodore Waddelow
Zachary Watling
Grant Webster
Sherman Williams
Yasin Yaqubie

SENIOR ADVISERS

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

Martti Ahtisaari
Chairman Emeritus

George Mitchell
Chairman Emeritus

Gareth Evans
President Emeritus

Kenneth Adelman
Adnan Abu-Odeh
HRH Prince Turki al-Faisal
Celso Amorim
Óscar Arias
Richard Armitage
Diego Arria
Zainab Bangura
Nahum Barnea
Kim Beazley
Shlomo Ben-Ami
Christoph Bertram
Lakhdar Brahimi
Kim Campbell
Jorge Castañeda
Joaquim Alberto Chissano
Victor Chu
Mong Joon Chung
Sheila Coronel
Pat Cox
Gianfranco Dell'Alba
Jacques Delors
Alain Destexhe
Mou-Shih Ding
Uffe Ellemann-Jensen
Stanley Fischer
Carla Hills
Swanee Hunt
Wolfgang Ischinger
Aleksander Kwasniewski
Ricardo Lagos
Joanne Leedom-Ackerman
Todung Mulya Lubis
Graça Machel
Jessica T. Mathews
Miklós Németh
Christine Ockrent
Timothy Ong
Roza Otunbayeva
Olara Otunnu
Lord (Christopher) Patten
Surin Pitsuwan
Fidel V. Ramos
Olympia Snowe
Javier Solana
Pär Stenbäck